مجلة جامعة الخليل للبحوث
المجلد (4)، العدد (1)، ص (85-119)، 2009

الصفحة الإلكترونية للمجلة
http://www.hebron.edu/journal

نزول سورة الأنعام جملة واحدة أو نزولها على أسباب متفرقة دراسة وتحليل

*عطيه صدقي الاطرش-كلية الشريعة-جامعة الخليل-فلسطين

الملخـــص:

هذا بحث نظري تطبيقي، يقوم على إزالة التعارض بين روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام التي تثبت نزول آياتها عقب أحداث متفرقة، وبين الروايات التي تثبت نزول السورة نفسها دفعة واحدة. وقد ارتأيت أن يكون هذا البحث في ثلاثة مباحث، جعلت الأول منها لبيان ضوابط سبب النزول التي اصطلح عليها أهل العلم من الناحية النظرية. وفي المبحث الثاني عرضت لدراسة الروايات المثبتة لنزول سورة الأنعام دفعة واحدة، وموقف المفسرين منها، وعلاقة ذلك بمفهوم سبب النزول.

وفي الجانب المقابل عرضت في المبحث الثالث لدراسة بعض روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام من حيث السند والمتن. وقد قمت بدراسة هذه الروايات برؤى عصرية جديدة، خرجت من خلالها بنتيجة مفادها: أن روايات نزول سورة الأنعام جملة واحدة أقوى وأثبت، وأن ما ذكر الرواة لآياتها من أسباب نزول على أحداث متفرقة: بعضه لا يصح، وبعضه يعد شواهد حية من السيرة النبوية، يشكل رافدا حيويا هاما في تفسير آيات السورة من المأثور وان ثبتت صحته.

فسورة الأنعام إذن: من السور المكية التي نزلت دفعة واحدة، وتناولت مناقشة الوثنيين الأولين في كثير من الأقاويل والشبه التي أثاروها.

Abstract :

This is a theoretical research, which concentrates mainly on clarifying and taking out the conflict between the revealed forms of Surat Al-an'm which –as many interpretators say- it was revealed as divided verses. The study concentrates also on the other opinions that confirm the undivided revelation of Sutat Al-an'am.

*بريد الباحث الإلكتروني : Sedqeea@hebron.edu

The study is divided into three chapters. The first argues the theoretical values of revelation reasons. The second chapter focuses on the opinion that Surat Al-an'am revealed as undivided and the relation with the revelation reasons. The third chapter talks about the attitude of some narrations of revelation reasons in accordance with the sanad and maten. The researcher adopted the contemporary prophecy in his interpretation, and he concluded that Surat Al-an'am was revealed as undivided, and the narrations that show the separation of the surat are not accurate, the bibliography of the prophet Muhammad peace be upon him- signifies and supports this opinion.
Surat Al-an'am thus, is a Meccan surat (revealed in Mecca), revealed as undivided, and it criticizes the faults and defects that the pagans talked about.

المقدمة:

الحمد لله العلي العظيم، وبه نستعين، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد النبي العربي الأمين، وعلى آله وصحابته الغر الميامين، ومن اهتدى بهديهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد: فهذه واحدة من الدراسات النظرية التطبيقية حول نوع من أنواع علوم القرآن الكريم، وهو علم أسباب النزول. رأيت أن تكون بعنوان، «نزول سورة الأنعام جملة واحدة، ونزولها على أسباب متفرقة، دراسة وتحليل.

وقد بدأت فكرة هذا البحث تراودني –بين الحين والآخر – أثناء إلقائي محاضرات التفسير حول هذه السورة الكريمة –سورة الأنعام – على طلبة كلية الشريعة في الجامعة.

فكنت أتساءل في نفسي: كيف يقول أهل الأثر والنظر من المفسرين: إن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة؟ وفي الوقت ذاته: يذكرون لكثير من آياتها أسباب نزول، تشير بأن السورة لم تنزل جملة واحدة، وإنما نزلت على وفق هذه الأسباب أو الأحداث المتفرقة!!

هذا من جانب، ومن جانب آخر: فقد أحببت أن أقدم –من خلال هذه الدراسة – رؤى عصرية جديدة؛ لدراسة بعض نماذج مرويات أسباب النزول معتمدا على ركيزتين اثنتين، هما:

أولاهما: دارسة أسانيد هذه الروايات، وهو ما يعرف بالنقد الخارجي للرواية، والحكم عليها من حيث القبول والرد. ولا شك في أنَّ جهود الباحثين –من قبلي –، كانت كثيرة وجيدة في هذا الجانب.

والثانية: دراسة متون هذه الروايات، فيما يخص عملية النقد الداخلي، وذلك عن طريق التأمل في متن كل رواية من خلال القرائن المختلفة، كدراسة جو النزول، وموافقته لتلك الرواية؛ من أجل الحكم على كل رواية من هذه الروايات – إن صح سندها – هل هي من قبيل سبب النزول؟ أو من قبيل التفسير؟.

خطة البحث:

بعد طول تأمل في فكرة هذا البحث، رأيت أن أجعله في ثلاثة مباحث إضافة إلى المقدمة والخاتمة والتوصيات.

المبحث الأول:

ضوابط معرفة سبب النزول. وهو الجانب النظري الذي آثرت أن أبدأ هذا العمل من خلاله؛ للوقوف على حقيقة سبب النزول عند الكاتبين المتخصصين في هذا العلم، إضافة إلى جوانب أخرى تخص هذا العمل. وقد جعلته في ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: تعريف سبب النزول والتأليف فيه.
المطلب الثاني: طريق معرفة سبب النزول.
المطلب الثالث: صيغ التعبير عن سبب النزول وحكم كل منها.

أما الجوانب النظرية الأخرى لهذا الموضوع، فقد أضربت عنها قصداً؛ لأنها ليست من مقصود هذا العمل.

المبحث الثاني:

نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وعلاقته بمفهوم سبب النزول. واشتمل على مطلبين اثنين، هما:

المطلب الأول: الآثار الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وموقف المفسرين منها.
المطلب الثاني: تعارض نزول الأنعام جملة واحدة مع المفهوم النظري والعملي لسبب النزول.

المبحث الثالث:

دراسة تطبيقية لبعض النماذج من الروايات الواردة حول أسباب نزول آيات سورة الأنعام.

وقد قمت – من خلال هذا القسم – بدراسة سبعة نماذج من آيات سورة الأنعام التي ذكروا لها أسباب نزول؛ لأثبت – في نهاية المطاف – حقيقة نزول سورة الأنعام جملة واحدة، كما أقر بذلك أهل الرواية والدراية من المفسرين.

ثم كانت الخاتمة التي أوجزت من خلالها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة. وبعد ذلك، سجلت أهم التوصيات العلمية التي يمكن أن يفيد منها الباحثون في مثل هذه الدراسات القرآنية، والله الموفق.

منهجية البحث:

اعتمدت مناهج مختلفة في هذه الدراسة، كالوصف، والاستقراء، والاستنباط، وذلك وَفْقاً للخطوات الآتية:

1. بيان الجهود العلمية في التحديد الدقيق لسبب النزول، والتأليف فيه، وطريق معرفته.
2. استقراء الصيغ التعبيرية لتي جرت على ألسنة الصحابة والمفسرين في التعبير عن سبب النزول، واستنباط الحكم عليها: هل هي من قبيل السبب ؟ أو من قبيل التفسير.
3. استقراء الروايات الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة على اختلافها وتنوعها، وتحليلها واستخلاص النتائج من ذلك كله.
4. استقراء بعض روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام والعناية بتخريجها وتحليلها من حيث السند والمتن، واستخلاص النتائج من ذلك كله.
5. العناية بترقيم الآيات، وتخريج الأحاديث، والتعريف بالأعلام غير المشهورين في متن هذه الدراسة. وقد حرصت أن يكون ترقيم الآيات في متن هذا البحث؛ تجنباً للإطالة في كثرة التهميش، والله من وراء القصد.

الدراسات السابقة:

لم أجد أحدا من الباحثين تناول الحديث عن هذا الموضوع بالشكل الذي بينته في خطة البحث. ولكني أفدت من نوعين هامين من المصادر، هما:

أولها: دراسات علوم القرآن حول موضوع أسباب النزول من حيث النظرية والتطبيق على روايات أسباب النزول حول القرآن كله.

ثانيها: جهود بعض المفسرين المحدثين، أمثال ما كتبه صاحب المنار، والأستاذ سيد قطب –رحمهما الله تعالى– والله أسأل أن يكون عملي هذا خالصا لوجهه الكريم، وأن يكون لبنة صالحة نافعة في ميدان الدراسات القرآنية. وعلى العموم، فهذا جهد المقل، فإن أصبت، فمن الله. وإن أخطأت فمني ومن الشيطان. ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾: هود: (88).

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

المبحث الأول:

ضوابط معرفة سبب النزول

الحق أن علماءنا –أثابهم الله– أفاضوا في دراسة أسباب النزول من الناحية النظرية، لكني عمدت إلى هذه البداية؛ لمسيس الحاجة إليها في التقعيد النظري لهذا البحث التطبيقي حول نزول آيات سورة الأنعام، وبناء عليه، سأدرس هذا الموضوع –مختصرا ما أمكن– من حيث الجوانب الآتية:

المطلب الأول: تعريف سبب النزول والتأليف فيه.

المطلب الثاني: طريق معرفة سبب النزول.

المطلب الثالث: صيغ التعبير عن سبب النزول، وحكم كل منها.

أما ما عدا هذه الجوانب، فليس من مقصود هذا البحث. والله الموفق للصواب.

المطلب الأول: تعريف سبب النزول والتأليف فيه

يقرر علماؤنا –رحمهم الله – أن القرآن الكريم من حيث السببية وعدمها في النزول ينقسم الى قسمين: أحدهما: ما نزل ابتداء بدون سبب –وهو الأكثر– ؛ لأنه كتاب هداية للناس جميعا، والثاني: ما نزل على سبب[1]. وهو أقل من القسم الأول والمقصود في بحث أسباب النزول.

وقد عرف العلماء سبب النزول بأنه: ما نزل القرآن بشأنه وقت وقوعه كحادثة أو سؤال[2].

فسبب النزول إذن يقتصر على أمرين:

1. أن تحدث حادثة، فينزل القرآن بشأنها، مثال ذلك: مشهد الاقتتال الذي كاد أن يقع بين الأوس والخزرج؛ بسبب تحريض اليهود. فنزلت آيات من سورة آل عمران بشأن هذه الحادثة ومنها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوَاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ آل عمران: (100). [3]

2. أن يسأل رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن شيء، فينزل القرآن ببيان حكمه. مثال ذلك: سؤال المجادلة[4]. حين ظاهر منها زوجها عن حكم الظهار[5].

ومن خلال هذا التعريف يمكن الاحتراز عن أمرين اثنين، هما:

1. ما نزل القرآن بشأنه بعد وقوعه بمدة طويلة، كأخبار القرون الماضية، فليس من السبب في شيء، قال السيوطي: (والذي يتحرر في سبب النزول أنه: ما نزلت الآية أيام وقوعه؛ ليخرج ما ذكره الواحدي في تفسيره لسورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة، فإن ذلك ليس من أسباب النزول في شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر قصة نوح وعاد وثمود، ونحو ذلك)[6]

2. ما لم يكن حادثة أو سؤالا، بل حكما من الأحكام أو معنى من المعاني التي تروى عن الصحابة والتابعين في تفسير كثير من الآيات، فليست من قبيل سبب النزول –كما سيتم تفصيل ذلك في المبحث الثالث – إن شاء الله – عند الحديث عن صيغ التعبير عن أسباب النزول –.

التأليف في أسباب النزول:

كانت عناية العلماء بارزة في معرفة هذا الفن من حيث استقصاؤه، أو التقعيد له من النواحي النظرية، كدراسة معناه، وفوائده، وصيغه، وكل ما يتعلق به.

وأسوق لك عبارة الجلال السيوطي في بيان جهد الأقدمين في هذا الفن، قال –رحمه الله–: (أفرده بالتصنيف جماعة، أقدمهم: علي بن المديني [7] شيخ البخاري. ومن أشهرها: كتاب الواحدي –على ما فيه من إعواز[8]–. وقد اختصره الجعبري[9]،

فحذف أسانيده، ولم يزد عليه شيئا وألف فيه شيخ الإسلام –أبو الفضل بن حجر– كتابا مات عنه مسودة، فلم نقف عليه كاملا[10]. وقد ألفت فيه كتابا حافلا موجزا محرراً، لم يؤلف مثله في هذا النوع، سميته: لباب النقول في أسباب النزول)[11].

وكتاب ابن حجر الذي أشار إليه السيوطي تم إخراجه حديثا، واسمه: العجاب في الأسباب. أما المحدثون، فقد عنوا بالتقعيد لمسائل هذا العلم من حيث تعريفه وفوائده، وصيغه، اضافة إلى العناية باستقصاء مروياته، ودراسة أسانيدها من الناحية التطبيقية العملية. وبرزت هذه العناية من خلال اتجاهين اثنين، هما:

الأول: اتجاه عام، عني بمسائل هذا العلم النظرية من خلال كتب علوم القرآن المختلفة التي صدرت حديثا، وهي كثيرة غنية عن التعريف، درست علم أسباب النزول كنوع من أنواع علوم القرآن المختلفة.

الثاني: اتجاه خاص، رمى إلى التخصص في مسائل هذا العلم ومروياته، ودراستها دراسة تحليليه. فألفت في ذلك الكتب والرسائل العلمية، أذكر منها: كتاب الصحيح المسند من أسباب النزول للأستاذ مقبل بن هادي الوادعي اليماني. وأسباب النزول لغازي عناية.

ورسالة بعنوان: أسباب نزول القرآن، – دراسة وتحليل – لمحمد فارس أبو علبه . وأسباب النزول عن الصحابة والتابعين لعبد الفتاح القاضي، والصحيح من أسباب النزول لعصام الحميدان، والمقبول من أسباب النزول لنادي الأزهري. . . الخ.

ومن الملحوظ أن معظم هذه الدراسات صبت جل اهتمامها على دراسة أسانيد مرويات أسباب النزول دون النظر في تحليل متونها، أو ما يعرف بالتوافق بين نص المتن من جهة، والأجواء والظروف التي نزلت فيها الآيات من جهة ثانية، مما يسهم في مسألة الحكم على الرواية – إن صح سندها – هل هي من قبيل السبب ؟ أو هي شاهد من شواهد التفسير ؟ –على وفق ما قعد علماؤنا –رحمهم الله – لمسائل هذا الفن. وأسأل الله العلي القدير أن يكون ما أنفذه في هذا البحث حول سورة الأنعام من المنارات الهادية في هذا الطريق، والله الموفق.

المطلب الثاني: طريق معرفة سبب النزول

علم معرفة أسباب النزول من العلوم النقلية، التي لا مجال للاجتهاد فيها، فالمعتمد فيها النقل الصحيح عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– أو الصحابة أو التابعين.

روى الواحدي بسنده عن ابن عباس[12] – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، ومن كذب على القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)[13]. ومن هنا فإنه لا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها وجدوا في الطلب[14].

وعلى هذا فسبب النزول إن روي عن الصحابي فهو مقبول، وإن لم يعتضد (أي يعزز) برواية أخرى تقويه؛ وذلك لأن قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه يأخذ حكم المرفوع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–؛ لأنه يبعد أن يقول الصحابي ذلك من تلقاء نفسه، فهو خبر لا مرد له إلا السماع والنقل، أو المشاهدة والرؤيا.

أما قول التابعي في سبب النزول، أي إذا سقط الصحابي، فكان مرسلاً، فحكمه: أنه لا يقبل إلا إذا صح، واعتضد بمرسل آخر، وكان الراوي له من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، كمجاهد[15]، وعكرمة [16]، وسعيد بن جبير[17].

أقول: وهذا الذي تقدم عند علمائنا –رحمهم الله– فيما يخص رواية الصحابي أو التابعي لسبب

النزول هو رأي مجمل، والأمر لا يخلو من تفصيل. فالعمدة صحة الرواية عن الصحابة أو التابعين.

فقد ذكر العلماء أوثق الطرق عن الصحابة والتابعين كطريق ابن أبي نجيح[18] عن مجاهد عن ابن عباس. فذكر الحافظ ابن حجر هذه الطريق بأنها طريق قوية عن ابن عباس – رضي الله عنهما – إضافة إلى طرق أخرى وذلك في مقدمة كتابه: العجاب، في ما نقله عنه بعض المعاصرين[19].

وفي المقابل، نبه علماء الجرح والتعديل على الأسانيد الواهية وغير القوية عن الصحابة والتابعين، كتلك التي من (رواية الكلبي [20] عن أبي صالح [21] عن ابن عباس)[22].

فقد ضعفها أهل الحديث، والأصل عدم اعتماد الروايات من هذه الطريق وهي كثيرة، ومبثوثة في كتب كثير من المفسرين.

وسأعرض لبيان بعض هذه الطرق عند الكلام التفصيلي على بعض روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام كما سيأتي [23] – إن شاء الله –.

المطلب الثالث: صيغ التعبير عن سبب النزول، وحكم كل منها:

لم يكتف علماؤنا بدراسة طرق روايات أسباب النزول من حيث القبول والرد فحسب، بل ذهبوا إلى ما هو أبعد من ذلك، فاستقرأوا أحوال المتن لروايات أسباب النزول؛ من أجل استخلاص قانون دقيق في الحكم على الرواية –إن صح سندها – هل هي من قبيل السبب ؟

أو من قبيل المعنى التفسيري للآية المراد بيانها ؟.

ومن خلال نظرة عامة في مصادر علوم القرآن الكريم – القديمة والحديثة منها – تبين لي أن الصحابة – رضي الله عنهم – خاصة، والمفسرين عامة عبروا عن صيغ أسباب النزول بطرائق وتعبيرات مختلفة، يمكن إجمالها فيما يأتي[24]:

1. أن يصرح الراوي أو المفسر بالسببية فيقول: سبب نزول الآية كذا، فيذكر حادثة معينة. فهذه الرواية – إن صحت – فإن العبارة تكون نصا في السببية، لا تحتمل غيرها.

قلت: هذا يمكن أن يكون مطردا في عبارات قدامى المفسرين من الصحابة والتابعين دون غيرهم؛ وذلك لبعد المتأخرين عن مشاهدة التنزيل إلا إن رَوَوْا السببية بأسانيد صح نقلها.

2. أن لا يصرح بلفظ السبب، ولكن يأتي بفاء داخلة على مادة نزول الآية عقب سرد حادثة، وهي نص في الدلالة على السببية أيضا. كرواية مسلم عن جابر[25] في سبب نزول قوله تعالى ﴿نساؤكم حرث لكم﴾: (البقرة: 223)، وسيأتي تفصيل ذلك في الصيغ اللاحقة.

3. أن يُسأل الرسول –صلى الله عليه وسلم–، فيوحى إليه، ويجيب بما نزل عليه. فلا يكون تعبيرا بلفظ سبب النزول، ولا بتلك الفاء، ولكن السببية تفهم قطعا من المقام، كرواية ابن مسعود [26] عندما سُئِل النبي –صلى الله عليه وسلم– عن الروح[27]. وحكم هذه أنها نص في السببية.

4. أن ترد عبارتان في موضوع واحد، إحداهما نص في السببية للنزول، والأخرى ليست كذلك، بل تعبر عن المعنى. فيؤخذ بما هو نص في السببية، وتحمل الأخرى على التفسير وبيان مدلول الآية؛ لأن النص أقوى في الدلالة من المحتمل.

مثال ذلك: ما أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: (كانت اليهود تقول: من أتى امرأة من دبرها في قبلها جاء الولد أحولاً، فأنزل الله: (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم): البقرة: (223)[28]. وما أخرجه البخاري عن ابن عمر[29] قال: (أنزلت ﴿نساؤكم حرث لكم﴾ في إتيان النساء في أدبارهن)[30].

فالمعوّل عليه في بيان السبب هو رواية جابر الأولى؛

لصراحتها في الدلالة على السبب. وأما رواية ابن عمر فتحمل على أنها بيان لحكم إتيان النساء في أدبارهن، فهي استنباط من معنى الآية.

5. أن يكون الاختلاف دائراً بين عبارات ليس شيءٌ منها نصا في السببية، كأن يقول بعض المفسرين: نزلت هذه الآية في كذا. ويقول الآخر: نزلت في كذا، ثم يذكر شيئا آخر غير ما ذكره الأول، وكان اللفظ يتناولهما ولا قرينة تصرف أحداهما إلى السببية فإن الروايتين كلتيهما تحملان على بيان ما يتناوله من المدلولات. ولا وجه لحملها على السببية.

وأرجئ التمثيل لمثل هذه الصيغ التفسيرية إلى باب الدراسة التطبيقية على أسباب نزول آيات سورة الأنعام، – موضوع هذه الدراسة –، فإن الكثير من روايات أسباب نزولها من هذا القبيل. [31]

وفي هذا السياق يقول الزركشي[32] في البرهان: (قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن احدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع)[33].

6. أن يقول الراوي: أحسب أن هذه الآية نزلت في كذا، أو: ما أحسب هذه الآية إلا نزلت في كذا [34]. فهي المحتملة للسببية وعدمها.

ويستشهد الكاتبون لهذه الصيغة المحتملة بحديث الزبير –رضي الله عنه–[35] حين خاصم الأنصاري في سقي الماء، ووجه الشاهد في الموضوع قول الزبيررضي الله عنه: (ما أحسب هذه الآية نزلت الا فيه: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم﴾: النساء: (65)[36].

7. أن يكون الاختلاف بين عبارتين أو عبارات كلها نص في السببية، ففي ذلك تفصيل:

أ) أن تصح رواية دون غيرها، فالمعتمد تقديمها على ما عداها من الروايات، ورد غير الصحيح.

مثاله: ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب[37] قال: (اشتكى النبي –صلى الله عليه وسلم–، فلم يقم ليلة أو ليلتين، فأتته امرأة فقالت: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك. فأنزل الله: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾: الضحى (3-1). [38]

وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة[39] بأسانيدهما أن جروًا دخل بيت النبي –صلى الله عليه وسلم– فدخل تحت السرير، فمات، فمكث النبي –صلى الله عليه وسلم– أربعة أيام لا ينزل عليه الوحي، فقال: (يا خولة [40]، ما حدث ببيت رسول الله –صلى الله عليه وسلم–؟ جبريل لا يأتيني. فقلت في نفسي: لو هيأت البيت وكنسته، فأهويت بالمكنسة تحت السرير، فأخرجت الجرو. فجاء النبي –صلى الله عليه وسلم– ترعد لحيته، وكان إذا نزل عليه أخذته الرعدة، فأنزل الله: (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى): الضحى (3-1)[41].

فالمعتمد الرواية الأولى؛ لصحتها. أما الرواية الثانية، ففي إسنادها من لا يُعرف، كما ذكر المحققون من أهل العلم[42].

ب) أن تصح كلتا الروايتين أو سائر الروايات، ولكن لأحدها مرجح، فالمعتمد في بيان السبب: الأخذ بالراجحة دون المرجوحة. ومن أسباب هذا الترجيح: أن تكون إحدى الروايات أصح من الأخرى مع اشتراكهما في أصل القبول والصحة، أو أن يكون احد الرواة شاهدًا على القصة.

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري عن ابن مسعود قال: (كنت أمشي مع النبي –صلى الله عليه وسلم– في المدينة، –وهو يتوكأ على عسيب–، فمر بنفر من اليهود، فقال بعضهم لو سألتموه. فقالوا: حدثنا عن الروح، فقام ساعة، ورفع رأسه، فعرفت أنه يوحى إليه، حتى صعد الوحي، ثم قال: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

(الإسراء: 85)[43].

وما أخرجه الترمذي وصححه عن ابن عباس قال: قالت قريش ليهود: أعطونا شيئا نسأل عنه هذا الرجل. قالوا: سلوه عن الروح. فسألوه، فأنزل الله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ الإسراء: 85)[44].

فَتُرَجَّحُ الرواية الأولى على الثانية من وجهين:

احدهما: أنها رواية البخاري، والثانية رواية الترمذي، ومن المقرر أنّ ما رواه البخاري أصح مما رواه غيره – وهذا على العموم –.

والآخر: أن راوي الخبر الأول –وهو ابن مسعود– كان مشاهداً للقصة من أولها إلى آخرها، كما تدل الرواية الأولى – بخلاف الخبر الثاني، – وهي رواية ابن عباس – فلا تدل على أنه كان حاضراً للقصة، ولا ريب في أن للمشاهد قوة في التحمل والأداء للرواية وفي الاستيثاق ليست لغير المشاهد[45]، فابن عباس –رضي الله عنهما – ولد قبل الهجرة بثلاث سنين كما سبق في ترجمته، فلم يكن حاضراً تلك القصة، ومن المؤكد أنه تحمل الرواية عن غيره من الصحابة – رضي الله عنهم –.

ت) الصورة الثالثة: ما استوت فيه الروايتان أو الروايات في الصحة، ولا مرجح لإحداها، لكن يمكن الجمع بينها؛ لأن كلا من الأسباب حصل، ونزلت الآية عقب حصول تلك الاحداث مجتمعة؛ لتقارب أزمانها، فحكم هذه الصورة: أن نحمل الأمر على تعدد السبب؛ لأنه الظاهر.

مثاله: ما أخرجه البخاري من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية[46] قذف امرأته عند النبي –صلى الله عليه وسلم– بشريك بن سحماء. فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: (البينة، أو حد في ظهرك)، فقال يا رسول الله، إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة ؟ وفي رواية: أنه قال: (والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله تعالى ما يبرئ ظهري من الحد، فنزل جبريل – عليه السلام –، وأنزل عليه: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ. . . إلى قوله إلا أنفسهم﴾ النور: (6) حتى بلغ ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾: النور: (9)[47].

وأخرج الشيخان بأسانيدهما: (إن عويمرًا[48] أتى عاصم بن عدي [49]، وكان سيد بني عجلان، فقال: كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله فتقتلونه ؟ أم كيف يصنع؟ سل لي رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن ذلك. فأتى عاصم النبي –صلى الله عليه وسلم–، فقال: يا رسول الله – وفي رواية مسلم –: فسأل عاصم رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، فكره رسول الله –صلى الله عليه وسلم– المساءلة، وعابها. فقال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأل رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن ذلك. فجاء عويمر فقال: يا رسول الله، رجل وجد مع امرأته رجلاً، أيقتله؟ فتقتلونه، أم كيف يصنع؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– (قد أنزل القرآن فيك وفي صاحبتك) فأمرهما رسول الله – صلى الله عليه وسلم– بالملاعنة[50] بما سمى الله في كتابه، فلاعنهما)[51].

فهاتان الروايتان صحيحتان، ولا مرجح لإحداها على الأخرى. فيمكن الأخذ بهما؛ لقرب زمانهما على اعتبار أن أول من سأل هلال بن أمية، ثم قفاه عويمر قبل إجابته. فسأل بواسطة عاصم مرة، وبنفسه مرة أخرى، فأنزل الله الآية إجابة للحادثين معا.

ويورد الزرقاني احتمالا آخر في تخريج هذا المثال فيقول: (ويمكن أن يفهم من الراوية الثانية: أن آيات الملاعنة نزلت في هلال أولا، ثم جاء عويمر، فأتاه الرسول –صلى الله عليه وسلم– بالآيات التي نزلت في هلال. قال ابن الصباغ (قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولا، وأما قوله عليه السلام لعويمر:

إن الله أنزل فيك وفي صاحبتك. . . معناه: ما نزل في قصة هلال؛ لأن ذلك حكم عام لجميع الناس)[52].

ث) وثمة صورة رابعة لتعدد الروايات في سبب النزول ذكرها الكاتبون من قدامى ومحدثين، ولكن لم يقبلها بعض الباحثين في أيامنا[53].

صورة: استواء الروايتين في الصحة دون مرجح لإحداها، ودون إمكان الأخذ بها جميعها؛ لبعد الزمان بين الأسباب. فحكمها: أن نحمل الأمر على تكرار نزول الآية.

قال الزركشي: (وقد ينزل الشيء أكثر من مرة؛ تعظيما لشأنه، وتذكيرا بسببه عند حدوثه؛ خوف نسيانه)[54].

مثال ذلك: ما أخرجه البيهقي والبزار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي –صلى الله عليه وسلم– وقف على حمزة حين استشهد، وقد مثل به، فقال: (لأمثلن بسبعين منهم مكانك). فنزل جبريل – والنبي –صلى الله عليه وسلم– واقف – بخواتيم سورة النحل: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ النحل: (126) إلى آخر السورة)[55].

واخرج الترمذي والحاكم عن أبي بن كعب [56] قال: (لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة، منهم حمزة، فمثلوا به، فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوما مثل هذا لنُربيَّنَ عليهم) فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ النحل: (126)[57].

ج) وثمة صورة أخرى ذكرها العلماء، وهي: تعدد النازل والسبب واحد. فينزل أكثر من آية للسبب أو الحادثة الواحدة.

مثاله ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم سلمة – رضي الله عنها – قالت: يا رسول الله، لا أسْمعُ الله ذَكَرَالنساء في الهجرة بشيء!، فأنزل الله: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ من دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّن عند اللّهِ وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ آل عمران: (195)[58].

وأخرج الحاكم أيضا أنها قالت: قلت: (يا رسول الله تذكر الرجال، ولا تذكر النساء) فأنزلت: (إن المسلمين والمسلمات) الأحزاب: (35). ونزلت: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ من دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَاباً مِّن عند اللّهِ وَاللّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ آل عمران: (195)[59].

واخرج الحاكم أيضا أنها قالت: (تغزو الرجال، ولا تغزو النساء، وإنما لنا نصف الميراث)، فأنزل الله: ﴿ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض﴾ النساء: (31). وأنزل ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ الأحزاب: (35)[60].

وبعد: فهذه هي الصيغ التي استقرأها علماؤنا –رحمهم الله – في التعبير عن سبب النزول عند الصحابة والمفسرين، وقد حاولتُ أن أتتبعها بطولها دارسا محققا، لكي أفيد من هذا الموضوع في الحكم على مرويات أسباب نزول آيات سورة الأنعام في المبحث الثالث من هذه الدراسة، وذلك فيما يخص متون تلك الروايات– إن قبل سندها–.

وقبل النفاذ إلى هذا الغرض، –أعني دراسة مرويات أسباب نزول آيات سورة الأنعام دراسة تطبيقية من حيث السند والمتن –، قبل ذلك كله، لا بد من عرض موضوع بالغ الأهمية في هذا البحث، ألا وهو: نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وعلاقته بمفهوم سبب النزول وضوابطه التي تعرفنا عليها، وهذا ما سيكون في المبحث التالي – إن شاء الله–.

المبحث الثاني:

نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وعلاقته بمفهوم سبب النزول.

تمهيد: عرفتَ – فيما مضى – أن سبب النزول هو ما نزل القرآن بشأنه وقت وقوعه، كحادثة أو سؤال، وأنه لا بد أن يكون النزول مقترناً بالحادثة أو السؤال بياناً لحكمها، أو إجابة عنها. وقد مر التمثيل لذلك في المبحث الأول من هذه الدراسة.

لكن اللافت في الموضوع، أن هذا المفهوم لسبب النزول يتعارض مع ما روي من الأحاديث الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة. فلو كان ذلك المروي ثابتاً صحيحا، فكيف سيتم التعامل مع مرويات أسباب نزول سورة الأنعام ؟ لا سيما وأن ما يزيد على العُشر من آيات هذه السورة أورد لها المفسرون أسباب نزول، أعني وقائع أو أسئلة نزلت الآيات تعقيبا عليها. فهذا – بلا ريب – يتعارض والآثار المروية في نزول الأنعام جملة واحدة.

فهل نزول هذه الآيات على أسبابها جاء من قبيل الاستثناء من عموم السورة نفسها ؟ أم هل يحمل ذلك على تكرار النزول ؟ –مرة مع السورة جملة ومرة على وفق أسبابها وأحداثها المقترنة بها؟ – أم إن هذه الروايات من قبيل التفسير لا من قبيل السبب ؟ أم إنها روايات لم تثبت صحتها من حيث السند ؟. . .

كل هذه التساؤلات وغيرها يمكن مناقشتها من خلال التطبيق على روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام في المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة –إن شاء الله–.

وقبل ذلك كله، أعرض لمسألتين هامتين ترتبطان ارتباطاً وثيقا بموضوع هذا البحث، وذلك من خلال مطلبين اثنين، هما:

المطلب الأول: الآثار الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وموقف المفسرين منها.

المطلب الثاني: تعارض نزول سورة الأنعام جملة واحدة مع المفهوم النظري والعملي لسبب النزول.

المطلب الأول الآثار الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وموقف المفسرين منها.

ورد ضربان من الآثار التي تبين نزول سورة الأنعام جملة واحدة على قلب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وذلك في مكة، ومعها سبعون ألف ملك، لهم زجل بالتسبيح. وهذان الضربان هما:

الأول:

الآثار الدالة على نزول سورة الأنعام جملة واحدة من غير استثناء لشيء من آياتها، فقد روي ذلك عن عدد من الصحابة –رضي الله عنهم، كابن عمر، وأنس[61]، وأسماء بنت يزيد[62] وابن عباس.

فقد روى الطبراني بسنده عن ابن عمر– رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (نزلت عليّ سورة الأنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون ألف ملك، لهم زجل بالتّسبيح والتحميد)[63].

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: (نزلت سورة الأنعام ومعها موكب من الملائكة يسد ما بين الخافقين، لهم زجل بالتسبيح والتقديس ترتج). ورسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: (سبحان الله العظيم، سبحان الله العظيم)[64].

وعن أسماء بنت يزيد قالت: (نزلت سورة الأنعام على النبي –صلى الله عليه وسلم– جملة واحدة، وكادت من ثقلها لتكسر عظم الناقة)[65]. وفي رواية أخرى عنها قالت: (نزلت سورة الأنعام على النبي –صلى الله عليه وسلم– جملة، وأنا آخذة بزمام ناقة النبي –صلى الله عليه وسلم–، إن كادت من ثقلها لتكسر عظام الناقة)[66].

كما روى الطبراني عن ابن عباس قال: (نزلت الأنعام بمكة ليلة جملة واحدة، حولها سبعون ألف ملك يجأرون حولها بالتسبيح)[67].

الثاني:

الآثار الدالة على نزول سورة الأنعام جملة واحدة مع الاستثناء لبعض آياتها من هذا النزول، وهذا الضرب من الآثار منه ما روي عن بعض الصحابة –رضي الله عنهم –، كابن عباس. ومنه ما روي عن مفسري التابعين أو تابعيهم، ومن الواضح أن هذه الآثار لم يتوفر لها من الثبوت ما كان للنوع الأول الذي قدمنا عن ابن عمر وأنس وغيرهما، فقد قوى بعضها بعضا، وأخذ بعضها حكم المرفوع إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–.

ومن جهة ثانية، فإن روايات الاستثناء مروية بالمعنى على – الأظهر –. وفي كثير من الحالات بصيغة التمريض «قيل».

فمن هذه الروايات: ما قيل: إنها مكية، إلا آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَآئِكَةَ﴾ الأنعام: (111)، فإنها مدنية[68].

وقيل: إلا آيتين نزلتا في المدينة في رجل من اليهود قال: (ما أنزل الله على بشر من شيء). فنزل فيهم: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾والتي بعدها، (الأنعام: (91)[69]. وقيل هما: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ. . إلى آخر الآيتين﴾ الأنعام: (151، 152). وقيل: – الا ست آيات: ﴿وَمَا قَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُواْ مَا أَنزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ. .﴾ الأنعام: (91 الى آخر الآيتين بعدها). و قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ. . إلى آخر الآيتين ﴾الأنعام: (151 -153)، وهو جمع بين الأقوال السابقة كلها. وصح عن ابن عباس: أن سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة، فهي مكية، إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ. . إلى آخر الآيتين ﴾ الأنعام: (151 إلى تمام الآيات الثلاث)[70]. وقيل غير ذلك ، ففي المصحف الأميري إن الآيات : 20، 23، 91، 92، 114، 141، 153–151 مدنية. والذي حمل القائلين على القول بمدنية هذه الآيات أن بعضها جاءت حديثا عن أهل الكتاب كما مر في الآيتين 91، 92. وهذا من خصائص القرآن المدني وكذا الآيات 20، 23، 114. وبعضها تتحدث عن أصول بعض التشريعات الاقتصادية والأخلاقية، كقول الله تعالى: ﴿وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام: (141). ومثله الحديث عن أصول التشريعات الأخلاقية في الوصايا العَشر وهي الآيات 153–151. وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ. . . لعلكم تتقون ﴾ الأنعام: (153–151). فهذا من خصائص القرآن المدني.

وقد أورد صاحب الظلال هذه الأقوال تفصيلا مُثبتاً مكية هذه الآيات، وأنها منسجمة ملتئمة مع سياق السورة نفسها، – أي مع ما قبلها وما بعدها من الآيات –. ولا داعي للقول بمدنيتها؛ لأن القرآن المكي تحدث أيضا عن أهل الكتاب وعن أصول بعض التشريعات تمهيدا لإكمال هذه الموضوعات في القرآن المدني [71].

وفي هذا السياق نقل السيوطي في الإتقان عن ابن الحصّار[72] قوله: (استثني منها تسع آيات[73]، ولا يصح به نقل خصوصا مع ما قد ورد أنها نزلت جملة)[74].

وبعد أن أورد صاحب المنار – الشيخ – رشيد رضا – هذه الأقوال، ورأي ابن الحصار فيها، وأنه لم يصح بها نقل بالمقارنة مع ما ثبت من كونها نزلت جملة، بعد ذلك كله، أورد الشيخ تحقيقاً: هاما ودقيقا في تفسيره، أحرص على نقله بطوله؛ لنفاسته.

قال – رحمه الله –: (أقول: قد ثبت ان بعض الآيات

كانت تصدق على وقائع كانت تحدث بعد نزولها، أو قبله، فتذكر للاستشهاد أو الاحتجاج بها في الواقعة منها، فيظن من سمعها حين إذ من الصحابة – رضي الله عنهم –، ولم يكن سمعها من قبل أنها نزلت في تلك الواقعة.

وكثيرا ما كان يقول الصحابي: إن آية كذا نزلت في كذا، وهو يريد أنها نزلت في إثبات هذا الأمر وحكمه، أو دالة عليها، فيظن الراوي عنه أنها نزلت عند حدوث ذلك الأمر. والصحابي لا يريد ذلك. وقد نقل السيوطي هذا المعنى عن ابن تيمية والزركشي[75].

والتحقيق: – والكلام للشيخ رشيد – أن هذا يعد من التفسير لا من الحديث المسند. ولما كان وجود آيات مدنية في سورة مكية، أو آيات مكية في سور مدنية خلاف الأصل، فالمختار عدم قبول القول به إلا اذا ثبت برواية صحيحة السند، صريحة المتن، سالمة من المعارضة والاحتمال.

وإننا لم نَرهم صححوا مما رووه من الاستثناء الا رواية ابن عباس في استثناء ثلاث آيات، هن من موضوع السور المكية[76]، ولعلهم لو ذكروا لنا الرواية بنصها لما وجدنا فيها حجة على ما قالوا)[77].

ثم يتابع صاحب المنار كلامه في ترجيح كفة الضرب الأول من الروايات التي أوردْتُ قبل قليل، والقائلة بنزول الأنعام جملة واحدة من غير استثناء لشيء من آياتها، فيقول: (وأما ما روي في نزول الأنعام جملة واحدة، فقد أخرجه غير واحد من المحدثين، عن غير واحد من الصحابة والتابعين).

ففي الإتقان: – إنه أخرجه أبو عبيد، والطبراني عن ابن عباس، والطبراني عن طريق يوسف بن عطية – وهو متروك – عن ابن عمر مرفوعا، وعن مجاهد، وعطاء[78]. وفي كل رواية من هذه الروايات: إنها نزلت يشيعها سبعون ألف ملك، إلا أثر مجاهد فإنه قال فيه: خمسمائة ملك.

قال السيوطي: (فهذه شواهد يقوي بعضها بعضا).

ثم نقل عن ابن الصلاح انه روي ذلك عن طريق أبي ابن كعب بسند ضعيف. وعزاه في الدر المنثور إلى آخرين أخرجوه أيضا كأنس، وأبي ابن كعب، وابن مسعود، وأسماء بنت يزيد، وأبي جحيفة، وعلي المرتضى.

فكثرة الروايات في مسألة لا مجال فيها للرأي، فتكون اجتهادية، ولا للهوى، فتكون موضوعة، ولا لغلط الرواة، فتكون معلولة، لا بد أن يكون لها أصل صحيح.

ونقول: إنه لم يرو أحد أنها لم تنزل جملة واحدة بهذا اللفظ المناقض لتلك الروايات المصرحة بنزولها جملة واحدة، كحديث ابن عمر: (نزلت علي سورة الأنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون ألف ملك)[79].

وإنما مراد ابن الصلاح بذلك ما روي من استثناء بعض الآيات، فقد علمت أنه ليس فيه نص صحيح صريح يدل على ذلك.

فرواية نزولها جملة واحدة أرجح؛ لموافقتها للأصل، ولكونها مثبته، وروايات الاستثناء نافية، والمُثبت مقدم على النافي. وقد جمع بينهما من قال: إنها نزلت جملة واحده، واستثنى ابن عباس، والاستثناء معيار العموم.

وإذا كان ما صححه السيوطي من استثناء ثلاث آيات عن ابن عباس، وهو ما رواه ابن النحاس[80] عنه في ناسخه، فقد انحل الإشكال، فإن نص عبارته: سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة، فهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ. ﴾ إلى آخر الآيتين الأنعام: (151 إلى تمام الآيات الثلاث. أ. هـ.)[81].

ثم يتابع صاحب المنار قائلا: (فقد صح بهذه الرواية إذن إن هذه السورة الطويلة نزلت جملة واحدة، وهذا نص توقيفي، عرف أصله المرفوع، فهو لا يحتمل التأويل على أن استثناء الآيات الثلاث

فيه يحتمل التأويل – كما تقدم – وابن عباس لم يكن بمكة ممن يحفظ القرآن، ويروي الحديث، فإنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين أو خمس، وإنما روى ذلك عن غيره، فيحتمل أن يكون الاستثناء من رأيه، أو من رأي من روى هو عنه، وأن يكون مروياً عنه بالمعنى، ويكون بعض الرواة هو الذي عبر بالاستثناء.

وإذا كان هذا الاستثناء صحيحاً، فقصاراه: أن السورة بعد أن أنزلت جملة واحدة، ألحق بها ثلاث آيات مما نزل بالمدينة، فبطل بذلك ما قد يتوهم من كلام ابن الصلاح، وما يظنه كثير من الناس من أنه لم ينزل شيء من السور الطوال، ولا سور المئين جملة واحدة؛ لأن ما اشتهر نزوله جملة واحدة غير هذه السورة كله من المفصل)[82].

ومما تقدم، أستطيع أن أسجل من كلام صاحب المنار –رحمه الله – الخلاصات الآتية:

1. إن الروايات الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة من غير استثناء لشيء من آياتها أوثق من الروايات التي نصت على استثناء تسع آيات، إذ لم يصح بذلك نقل كما ذكر السيوطي عن ابن الحصار.

2. إن روايات نزول الأنعام جملة واحدة من غير استثناء وإن رويت بأسانيد ضعيفة، إلا أنه يقوي بعضها بعضا، لا سيما أن منها ما أخذ حكم المرفوع إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–. وقد نصت على مسألة توقيفية لا مجال للاجتهاد فيها، فلا بد من أن يكون لها أصل صحيح.

3. إن الأقوال الواردة في استثناء بعض آيات الأنعام من النزول بمكة، بل في المدينة، هذه الآيات في معظمها أقوال وردت عن الصحابة والمفسرين بالمعنى، أي كشواهد على تفسير بعض هذه الآيات، فقد نظروا إليها من حيث موضوعاتها التي تتحدث عنها، كالحديث عن بعض التشريعات، أو عن أهل الكتاب، فحسبوا أنها مدنية، والتحقيق: خلافه. هذا عدا أن بعض هذه الأقوال من مراسيل الصحابة التي يأخذ بها كشواهد على التفسير وليس على النزول، لا سيما وأن صغار الصحابة – رضي الله عنهم – لم يعاصروا التنزيل في مكة، كما يفهم من كلام الشيخ رشيد عن ابن عباس –رضي الله عنهما –.

وهذا لا يحط – بحال– من قدر الصحابة – رضي الله عنهم –، فكلهم عدول، ومراسيلهم مقبولة، ولكن على أنها شواهد على التفسير، وليست أسبابا بالنزول أو تاريخاً له.

فخلاصة القول إذن: إن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة، وذلك في مكة على قلب رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، كما اشتهر في الروايات التي ذكرت من قبل. ولا صحة للأقوال التي استثنت بعض هذه الآيات وقالت إنها نزلت في المدينة.

وهذا الرأي الذي خلص إليه بعض المفسرين المحدَثين، أمثال: صاحب المنار، وسيد قطب، والشيخ محمد حسين فضل الله في تفسيره[83].

ومن قبلهم جميعا الفخر الرازي والقرطبي، فقد قال الفخر في تفسيره ما نصه: (قال الأصوليون يعني علماء العقيدة: «هذه السورة اختصت بنوعين من الفضيلة أحدهما: أنها نزلت دفعة واحدة. والثاني أنها شيعها سبعون ألفاً من الملائكة؛ والسبب في ذلك أنها مشتملة على دلائل التوحيد والعدل والنبوة والمعاد، وإبطال مذاهب المبطلين والملحدين، وذلك يدل على أن علم الأصول في غاية الجلالة والرفعة، فإنزال ما يدل على الأحكام قد تكون المصلحة أن ينزله الله تعالى قدر حاجتهم، وبحسب الحوادث والنوازل». وأما ما يدل على علم الأصول «أي العقيدة» فقد أنزله الله – تعالى – جملة واحدة، وذلك يدل على أن تعلم علم الأصول واجب على الفور لا على التراخي)[84].

ويضيف صاحب المنار مناصراً هذا الرأي عند مفسرين آخرين فيقول: (وفي فتح البيان: قال

القرطبي: قال العلماء: هذه السورة أصل في محاجة المشركين وغيرهم من المبتدعين، ومن كذب بالبعث والنشور، وهذا يقتضي إنزالها جملة واحدة؛ لأنها في معنى واحد من الحجة، وإن تصرف ذلك بوجوه كثيرة، وعليها بنى المتكلمون أصول الدين. أ. هـ.)[85].

وفي هذا السياق، يتابع الشيخ ابن عاشور متحدثاً عن حكمة نزول السورة جملة واحدة، فيقول: (فلعل حكمة انزالها جملة واحدةً: قطع تعلّل المشركين في قولهم: ﴿لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة﴾، (الفرقان): (32)، توهماً منهم أن تنجيم نزوله يناقض كونه كتاباً، فأنزل الله سورة الأنعام، وهي في مقدار كتاب من كتبهم التي يعرفونها، كالانجيل والزبور؛ ليعلموا أن الله قادر على ذلك. . . ، وكذلك؛ ليحصل الاعجاز بمختلف أساليب الكلام من قصر وطول وتوسط، فإن طول الكلام قد يقتضيه المقام)[86].

غير أن الأستاذ الزحيلي – رحمه الله – عند تقديمه لتفسير الأنعام رأى غير هذا الرأي فقال: (ولكن لا مانع من أن يكون بعض آياتها مدنيا، ثم أمر النبي –صلى الله عليه وسلم– بوضعه في موضعه من السورة)[87].

وهذا الرأي لا ينطبق على آيات سورة الأنعام؛ لما تقرر من قبل بأنه لم يرد من روايات الاستثناء نقل صحيح يصرح بمدنية بعض آياتها، هذا عدا عن كون هذا الرأي فيه مخالفة لا تنهض أمام ما تقرر لدى كثير من محققي المفسرين من قدامى ومحدثين كالذي تقدم عند الفخر الرازي، والقرطبي، وابن الحصار، والسيوطي، والشيخ رشيد رضا، وابن عاشور، وسيد قطب –رحمهم الله جميعا–. والله الموفق، والهادي إلى الصواب.

المطلب الثاني: تعارض نزول سورة الأنعام جملة واحدة مع المفهوم النظري والعملي لسبب النزول.

إزاء ما تقرر من قبل، وهو أن جميع آيات سورة الأنعام نزلت جملة واحدة، وقد ثبت ذلك بطريق التوقيف والرواية عن بعض الصحابة –رضي الله عنهم– مما لا مجال للاجتهاد فيه. وقد أخذ بعض هذه الروايات حكم المرفوع إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، كما في حديث ابن عمر وأنس –رضي الله عنهم –.

من الواضح أن هذه النتيجة تتعارض والمفهوم النظري والتطبيقي الذي تقدم من قبل لسبب النزول.

فكيف يمكن أن يقال: إن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة، وبعد ذلك كله، تذكر كتب التفسير وأسباب النزول وقائع وحوادث آنية، نزلت الآيات بسببها، أو مقترنة بها؟

يجيب صاحب المنار عن هذا الإشكال، وذلك من خلال مناقشة رأي الشهاب الألوسي –رحمه الله – في هذه المسألة فيقول: (وقد مال السيد الألوسي في روح المعاني إلى القول بضعف ما ورد في نزول الأنعام جملة واحدة، ونقل عن الإمام «أي الفخر الرازي» حكاية الاتفاق على القول بنزولها جملة. وأنه استشكل ذلك: كيف يمكن أن يقال – حينئذ – في كل واحدة من آياتها: إن سبب نزولها الأمر الفلاني ؟ مع أنهم يقولونه، ثم أشار إلى ضعف حكاية الإمام الاتفاق)[88].

ويتابع الشيخ رشيد قائلا: (ويمكن أن يدفع الإشكال – أولا –: بأنه لم يقل أحد بأن لكل آية من آيات هذه السورة سبباً، وإنما قيل ذلك في زهاء العُشْرِ من آياتها. و– ثانيا–: إن ما قيل في أسباب نزول تلك الآيات بعضه لا يصح، والبعض الآخر لا يدل على نزول تلك الآيات متفرقة. وإنما قالوا إن آية كذا

نزلت في كذا أو في قول المشركين كيت وكيت، وهذا هو الأكثر. فإذا صح كان معناه: إن تلك الآيات نزلت بعد تلك الوقائع والأقوال مبينة حكم الله فيها، وهذا لا ينافي نزولها دالة على ذلك في ضمن السورة)[89].

فمقصود الشيخ إذاً: أنه لا حقيقة لوجود سبب النزول بالمفهوم النظري والعملي لأي من آيات سورة الأنعام، أعني مفهوم السبب الذي تعارف عليه المحققون من الكاتبين في علوم القرآن من قدامى ومحدثين – كما مر في المبحث الأول – أمثال السيوطي، والزرقاني، والقطان.

وبعبارة أخرى: لا مجال للقول بنزول آيات سورة الأنعام على احداث متفرقة، وأسباب نزلت الآيات على وفقها أو مقترنة بها؛ ذلك أن جميع آيات هذه السورة قد ثبت نزولها جملة واحدة – كما مر سابقا–.

وبناءً على ما تقرر، فإن كل ما ورد من روايات أسباب النزول لآيات سورة الأنعام، إنما تسير في أحد احتمالين:

أولهما: أن تكون الروايات غير صحيحة السند وغير مقبولة.

والآخر: أنها مجرد شواهد على التفسير، أو وقائع وحوادث تصدق معاني آيات السورة من غير أن تكون مقترنة بها.

وقد أراد الصحابة – رضي الله عنهم – الذين قاموا بروايتها أن ذلك من قبيل التفسير وليس من قبيل السبب، وجرت عادتهم بذلك كما مر معنا من عبارة الزركشي وصاحب المنار فيما مضى.

ويتابع الشيخ ابن عاشور قائلاً: في إزالة هذا التعارض بين النزول جملة واحدة، والنزول على أسباب متفرقة: (واعلم أن نزول هذه السورة جملة واحدة –على الصحيح– لا يناقض ما يذكر لبعض آياتها من أسباب نزولها؛ لأن أسباب نزول تلك الآيات– إن كان لحوادث قبل الهجرة– فقد تتجمع أسباب كثيرة في مدة قصيرة قبل نزول هذه السورة، فيكون نزول تلك الآيات مُسبباً على تلك الحوادث. وإن كان بعد الهجرة، جاز أن تكون تلك الآيات مدنية، ألحقت بسورة الأنعام؛ لمناسبات، على أن أسباب النزول لا يلزم أن تكون مقارنة لنزول آيات أحكامها، فقد يقع السبب ويتأخر تشريع حكمه)[90]، ومع جلالة قدر الشيخ، إلا أن بعض هذه الاحتمالات التي أوردها متكلفة، وغير معقولة. والأولى ما أثبته قبل قليل – من كلام صاحب المنار في حل هذا التعارض، والله أعلم بأسرار كتابه.

وقد يرد احتمال آخر في حل هذا التعارض يعود الى القول بتكرار النزول –إن صحت الرواية–. بمعنى أن الآية تنزل مرتين، مرة على وفق أسبابها والأحداث المقترنة بها، ومرة مع سورة الأنعام حين نزلت جملة واحدة، وهذا محل جدال بين أهل العلم، لا أستطيع إثباته أو نفيه.

غير ان هذا الذي أثبته الآن، قد تقرر لدى علمائنا من قبل، يبقى في إطار الدعاوى النظرية التي لا بد لها من تطبيق عملي تفصيلي، وهذا الذي سأسلكه من خلال المبحث التالي في دراسة تطبيقية حول بعض نماذج روايات أسباب النزول الواردة لنزول بعض آيات سورة الأنعام، فتقوى بذلك الحجة، ويزول كل ما يمكن أن يطرأ من إشكالات أو تساؤلات، والله الموفق.

المبحث الثالث:

دراسة تطبيقية لنماذج من الروايات الواردة في أسباب نزول آيات سورة الأنعام.

تمهيد: انشغل علماؤنا – منذ فترة ليست بالقليلة– بدراسة أسانيد روايات أسباب النزول من حيث القبول والرد، فحكموا بصحة بعضها، أو قبوله بشكل عام، وردوا البعض الآخر. وأبلَوْا بلاءً حسنا في هذا المضمار.

غير أنهم – في الوقت ذاته– لم يعيروا جوانب النقد الداخلي لنصوص مرويات أسباب النزول كبير اهتمام وتمحيص، وبقي الأمر بحاجة إلى التدقيق والنظر وإطالة التأمل في متون هذه الروايات؛ لنحكم على هذا النص – إن قبل سنده –، هل هو من قبيل السبب أو ليس كذلك؟

فهذا يحتاج من المفسر أن يبذل جهدا حثيثا من خلال التأمل في متن الرواية – إن كانت مقبولة –، فيتأمل – أولاً–: في موضوع الرواية وقصتها، ومطابقتها لمعنى الآية أو الآيات النازلة بسببها. ويتأمل –ثانيا –: هل سياق الآية يحتمل هذه القصة أو هذا السبب؟ ويتأمل – ثالثا –: في تاريخ النزول وأجوائه، فربما تكون قصة مدنية لآية مكية أو العكس.

فلا بد من التمحيص والتدقيق في ذلك كله، مستعينين بالمبادئ النظرية لعلم أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، وغيرها من المسائل التي تمت دراستها نظريا في مباحث علوم القرآن المختلفة.

والحق أن بعض المفسرين المحدَثين أمثال: الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار، وسيد قطب في تفسير الظلال، قدموا جهودا طيبة من خلال التفسير لبعض آيات القرآن الكريم، فنلحظ أنهم كانوا يتأملون في روايات أسباب النزول، وفي تواريخ تلك الأسباب والحوادث.

وليس هذا العمل إلا كشفا للنقاب عن بعض هذه الجهود من جهة، ومتابعة للسير في هذا الطريق بخطوات أخرى من جهة ثانية.

وأستطيع القول – في هذه المرحلة–: إنني –عند بداية الكتابة في هذا الموضوع–، كنت قد عقدت العزم على دراسة استقرائية تطبيقية شاملة من حيث السند والمتن لروايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام، ولكني وبعد الانتهاء من المبحث السابق، ولما وصلت إلى النتيجة التي وصل إليها بعض محققي المفسرين من قبلي القدامى والمحدثين، والقاضية بنزول الأنعام جملة واحدة، صار لزاماً عليَّ – بعد ذلك كله–، أن أقدم دراسة تطبيقية تحليلية من حيث السند والمتن لبعض رويات أسباب النزول لسورة الأنعام، سعيا منّي إلى دعم وتثبيت هذه الفكرة – أعني النزول جملة واحدة– أو إلغائها، وإثبات نزول الآيات متفرقة وليست جملة واحدة، وفقاً لما تقتضيه أمانة البحث العلمي.

ولا شك بأن الاستقراء التحليلي لجميع نماذج السورة أمر مطلوب، تقتضيه أمانة البحث العلمي، ولكن محل هذا: الدراسات التفسيرية المطولة الشاملة لجميع أسباب النزول حول آيات القرآن كله، وحسبي هنا التمثيل والبرهنة على ما أريد وفقاً لما تقتضيه مساحة هذا البحث من جهة، وتجنبا للإطالة في هذا الموضوع من جهة ثانية. هذا عدا عن إمكانية القياس في الحكم على النماذج التي لم تتم دراستها على ما تمت دراسته من جهة ثالثة. وهذا ما سيتضح في نهاية المطاف بإذن الله.

أما من حيث عدد روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام التي أوردها المفسرون، فقد تفاوتت كتب أسباب النزول والتفسير على اختلافها في عدد آيات سورة الأنعام التي ذكروا لها أسباب النزول.

ففي حين عد الواحدي –وهو من أقدم المصادر المتخصصة في هذا الموضوع – عد ستة عشر موضعا

من مواضع آيات السورة، فقد اكتفى السيوطي في لباب النقول بثلاثة عشر موضعا، عشرة منها وردت عند الواحدي بالإضافة إلى ثلاثة مواضع جديدة أضافتها. وعليه، فإن عدد مواضع الآيات التي ذكرها الإمامان –الواحدي والسيوطي – على اختلاف بينهما يصبح تسعة عشر موضعا.

ومن خلال مراجعات أخرى في مصادر التفسير وأسباب النزول – القديم منها والجديد على حد سواء –، فقد تبين لي أنَّ ثمة مواضع، أخرى من آيات سورة الأنعام ذكر لها المفسرون أسباب نزول بلغت أربعة مواضع إضافة إلى ما ذكره الواحدي والسيوطي –رحمهما الله –، وعليه تكون عدة المواضع التي تكلموا عليها في هذه السورة فيما يخص أسباب النزول قرابة الثلاثة والعشرين موضعا من آيات هذه السورة.

ومن خلال نظرة عامة في هذه الروايات وشواهدها الواردة في تفسير هذه الآيات، يتضح أن البعض منها غير مقبول من حيث السند، أو إنه مضطرب من حيث المتن، وأنه إن صحت بعض هذه الروايات فتحمل على أنها شواهد على التفسير ليس إلا، تم الاستشهاد بها من واقع السيرة النبوية، والأجواء العامة التي نزلت الآيات في التعقيب عليها.

وبعد: فهذه نظرة عامة، لا تغني عن الدراسة التطبيقية لبعض مرويات أسباب النزول لآيات سورة الأنعام، وسأبدأ بهذه الدراسة مستمدا من الله العون، وذلك على النحو الآتي:

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: (1).

أخرج ابن أبي حاتم بإسناده عن أبي أبزة[91] عن علي رضي الله عنه أنه أتاه رجل من الخوارج، فقال: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِم يَعْدِلُونَ﴾. ، أليس كذلك؟ قال: بلى. فانصرف عنه ثم قال: ارجع أي قل: إنما أنزلت في أهل الكتاب[92].

وأخرج عبد بن حميد، وابن جرير، وأبو الشيخ، عن عبد الرحمن ابن أبزة عن أبيه أنه أتاه رجل من الخوارج فقرأ عليه: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ثم قال: أليس الذين كفروا بربهم يعدلون؟ قال: بلى. فانصرف عنه الرجل فقال له رجل من القوم: يا ابن أبزة، هذا أراد تفسير الآية غير ما ترى، إنه رجل من الخوارج. قال: ردوه عليّ. فلما جاء، قال: أتدري فيمن أنزلت هذه الآية؟ قال: لا. قال: نزلت في أهل الكتاب، فلا تضعها في غير موضعها. [93].

من الواضح أن هاتين الروايتين المنقولتين عن الصحابة –رضي الله عنهم– أعني –علي وابن أبزة – تحمل على التفسير لا على السبب لأكثر من اعتبار:

1. أن هاتين الروايتين لم تذكرا قصة أو حادثة نزلت الآية بسببها.

2. أن قول الصحابي: نزلت الآية في كذا تارة يحمل على السبب، وأخرى على التفسير أو الحكم، وهو الأقرب ها هنا؛ لعدم وجود حادثة اقترنت بنزول الآية.

3. ومن جهة ثالثة، فإن الروايتين ذكرتا حادثة بعد عصر النبوة، وهو عصر الخوارج، فقد أراد الإمام علي رضي الله عنه –كما يفهم من سياق الرواية الأولى – وابن أبزة –كما يفهم من الثانية – أرادا أن يصححا مفهوما خاطئاً لدى فرقة الخوارج، وهو أن عموم الذنوب من الكبائر التي يكفر مرتكبها.

فذكرا وجها من وجوه التفسير وهو أن الآية نازلة في أهل الكتاب. والصحيح أن الآية عامة، تشمل جميع الكفار الذين أشركوا بربهم، وعدلوا به آلهة أخرى.

قال في البحر: (ومن خصص الذين كفروا بالمانوية،

كقتادة أو بعبدة الأصنام، أو بالمجوس. . . أو بأهل الكتاب كابن أبي أبزة، فلا يظهر له دليل على التخصيص)[94].

وبالإضافة إلى ما تقدم، فالآية جاءت في مطلع سورة الأنعام التي نزلت في مكة جملة واحدة، ولم يرد أي نقل يستثني الآية من عموم هذا النزول، عدا عن أن السورة جاءت في حجاج المشركين الوثنّيين، فهي شاملة عامة لكل من أشرك من الوثنيين وأهل الكتاب وغيرهم. وما نقل عن عليّ وابن أبزة لا يعدو كونه وجها من وجوه التفسير لهذه الآية الكريمة، وليس سببا للنزول.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَاباً فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ*وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكاً لَّقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنظَرُونَ﴾، الأنعام: (7، 8).

قال الواحدي في أسباب النزول –فيما يخص الآية الأولى من هاتين الآيتين–: (قال الكلبي: إن مشركي مكة قالوا: يا محمد، والله لا نؤمن لك حتى تأتينا بكتاب من عند الله، ومعه أربعة من الملائكة يشهدون أنه من عند الله، وأنك رسوله، فنزلت هذه الآية.)[95].

وروى السيوطي في الدر عن ابن المنذر وابن أبي حاتم عن محمد بن اسحق قال في سبب نزول الآية الثانية: ﴿وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ. .﴾ قال: (دعا رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قومه الى الإسلام، وكلمهم، فأبلغ إليهم. فقال له زمعة بن الأسود بن المطلب، والنضر بن الحارث ابن كلدة، وعبدة بن عبد يغوث، وابي بن خلف بن وهب، والعاص بن وائل بن هشام: لو جعل معك يا محمد ملك يحدث عنك الناس، ويُرى معك. فأنزل الله في ذلك قولهم: ﴿وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾، الأنعام: (8)[96].

أما بالنسبة للرواية الأولى، فهي من طريق الكلبي ولا تصح، فقد مر أن هذه الطريق من أوهى الطرق في التفسي.

أما الرواية الثانية فقد ذكر الشيخ رشيد هذه الرواية في تفسير المنار وتعقبها بالقول: (ولا تصح هذه الرواية في سبب نزول الآية، وقد ذكرها السيوطي في الدر المنثور، ولم يذكرها في لباب النقول في أسباب النزول. واقتراح معاندي المشركين إنزال الملك مع الرسول –صلى الله عليه وسلم– ذكر في الفرقان[97]، وهود[98]، والإسراء[99]. وقد روي أن هذه السور الثلاث نزلت قبل الأنعام[100]، والأنعام نزلت جملة واحدة، –على ما تقدم بيانه في أول تفسيرها – ، فما فيها من الرد عليهم في هذه المسألة إنما هو رد على شبهة سبقت لهم، وحكيت عنهم. وكذلك اقتراح إنزال كتاب من السماء، وإنزال القرآن جملة واحدة، فهو في سورة الفرقان)[101].

فالخلاصة إذن: أن الروايتين لا تعدان من قبيل السبب لأمرين اثنين: احدهما: عدم صحة السند في رواية كل منهما. والآخر: أن الآيات جاءت في معرض تلخيص شبهات سبقت لدى المشركين، وهي مطالبتهم بإنزال كتاب تارة، وإنزال ملك تارة أخرى. وتولت هذه الآيات مناقشة هذه المطالب والرد عليها، وهي متحدة وملتئمة مع سياق السورة كلها الذي نزل جملة واحدة.

الآية الثالثة: قوله تعالى ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾، الأنعام: (13).

قال الكلبي عن ابن عباس: (إن كفار مكة أتوا رسول –الله –صلى الله عليه وسلم––، فقالوا: يا محمد، إنا قد علمنا أنه إنما يحملك على ما تدعو إليه الحاجة، فنحن نجعل لك نصيباً في أموالنا حتى تكون أغنانا رجلا، فترجع عما أنت عليه، فنزلت هذه الآية)[102].

وقد سبق أن هذه الطريق في الرواية لا تصح، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الآية ملتئمة مع سياقها

الذي وردت فيه، وهي الآية السابقة على هذه الآية التي تحدثت عن ملكيته سبحانه لما في المكان، وأوقفت المشركين المجادلين على هذه الحقيقة: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُل لِّلَّهِ﴾، الأنعام: (12). وبعد هذا التقرير يتابع السياق القرآني في إثبات ملكيته تعالى لما في الزمان فقال: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾، الأنعام: (13).

قال في البحر –في معرض الحديث عن التناسب بين هاتين الآيتين – ما نصه: (لما ذكر تعالى أنه له ملك ما حوى المكان من السماوات والأرض، ذكر ما حواه الزمان من الليل والنهار، وإن كان كل واحد من الزمان والمكان يستلزم الآخر، لكن النص عليهما أبلغ في الملكية. وقدم المكان لأنه أقرب إلى العقول والأفكار من الزمان)[103].

فالأظهر أن الآية لم تستقل في النزول عن سياقها متابعة للسبب المذكور من رواية الكلبي، هذا مع أن لهذه الرواية أصلاً مروياً في السيرة النبوية، فقد روى ابن هشام وغيره في السيرة كيف أن عتبة بن ربيعة فاوض النبي –صلى الله عليه وسلم– على الملك والمال والطب وغير ذلك[104]. ولكن هذا لا يعني أن يكون سببا لنزول الآية الكريمة.

وعلاوة على ذلك كله: يلحظ إغفال السيوطي في اللباب لهذه الرواية، ولم يتابعها أيضا معظم المفسرين.

الآية الرابعة: قوله تعالى ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾، (الأنعام): (19).

قال الكلبي، إن رؤساء مكة قالا: يا محمد، ما نرى أحداً يصدقك بما تقول من أمر الرسالة، ولقد سألنا عنك اليهود والنصارى، فزعموا أن ليس عندهم ذكر ولا صفة، فأرنا من يشهد لك أنك رسول كما تزعم، فأنزل الله تعالى هذه الآية)[105].

وقال في لباب النقول: (أخرج ابن اسحق وابن جرير من طريق سعيد أو عكرمة عن ابن عباس قال: جاء النحام بن زيد، وكروم بن كعب، وبحري بن عمرو، فقالوا: يا محمد، ما نعلم مع الله إلهاً غيره. فقال: لا إله إلا الله، بذلك بعثت، والى ذلك أدعو، فأنزل الله في قولهم: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ﴾، الأنعام: (19)[106].

فهاتان روايتان لا يصلح أن يقال إنهما أسباب نزول لهذه الآية. أما الأولى: فمن طريق الكلبي، وهي غير صحيحة، وقد أغفلها الكثير من محققي المفسرين. أما الرواية الثانية، فقد وقع الخلاف عند المحدثين في ردها أو قبولها. فقد جاء في تفسير المنار– بهذا الخصوص– ما نصه: (كذا في لباب النقول، وهذه الرواية لا تصح؛ ففي سندها محمد بن محمد مولى زيد بن ثابت، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: مدني مجهول، تفرد عنه ابن اسحق أ. هـ. وابن جرير رواه من طريق ابن اسحق.

والتحقيق: أن السورة نزلت بمكة دفعة واحدة، إلا ما استثني منها، ولم يصح أن هذه الآية منه، كما علمت مما كتبناه في مقدمة تفسير السورة)[107].

غير أن بعض المعاصرين ممن كتبوا في أسباب النزول أوصلوا هذه الرواية إلى رتبة الحديث الحسن؛ وذلك لرواية ابن إسحق لهذا الخبر بأكثر من طريق يقوي بعضه بعضا[108].

فقصارى ما في الأمر أن هذه الرواية عن ابن عباس في سؤال اليهود للنبي –صلى الله عليه وسلم–، إن وصلت إلى رتبة المقبول «أي الحديث الحسن « فهي محمولة على أنها تفسير للآية الكريمة، وليست سببا لنزولها، ذلك أن الآية مكية، ولم يرد نقل –كما قال صاحب المنار – باستثنائها والقول بأنها مدنية.

ولعل مراد ترجمان القرآن في ذكر هذا الحدث الاستشهاد على التفسير لا على السببية كما جرت بذلك عادة الصحابة والتابعين كما نقل ذلك عن ابن تيمية و الزركشي، لا سيما وأن الآية مكية، وهذه القصة إن قبلت، فهي من أحداث العهد المدني، ولا داعي للقول بتكرار النزول، إذ لم يرد فيه نص، والله

أعلم بأسرار كتابه.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللّهِ يَجْحَدُونَ﴾، الأنعام: (33).

قال الواحدي: (قال السدي: التقى الأخنس بن شريق وأبو جهل بن هشام، فقال الأخنس لأبي جهل: يا أبا الحكم، أخبرني عن محمد، أصادق هو أم كاذب؟ فإنه ليس ها هنا من يسمع كلامك غيري. فقال أبو جهل: والله إن محمدا لصادق، وما كذب محمد قط، ولكن إذا ذهب بنو قصي باللواء والسقاية والحجابة والندوة والنبوة، فماذا يكون لسائر قريش؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية)[109].

وأخرج الترمذي والحاكم وابن جرير عن علي رضي الله عنه أن أبا جهل قال للنبي –صلى الله عليه وسلم–: ﴿إنا لا نكذبك، ولكن نكذب ما جئت به) فأنزل الله: فَإِنَّهُمْ لاَ يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللّهِ يَجْحَدُونَ﴾، الأنعام: (33). [110]

وقال مقاتل بن سليمان[111]: (نزلت في الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، كان يكذب النبي –صلى الله عليه وسلم– في العلانية، وإذا خلا مع أهل بيته قال: ما محمد من أهل الكذب، ولا أحسبه إلا صادقا فأنزل الله تعالى هذه الآية)[112].

هذه ثلاث روايات أوردها المفسرون وأهل الحديث بطرق مختلفة على أنها أسباب نزول للآية الكريمة: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾، الأنعام: (33).

والأظهر أنها جميعها لا تعدو كونها شواهد حية من واقع السيرة النبوية على تفسير الآية التي جاءت تحكي ما كان يقوله أهل الشرك في مكة حول الرسول –صلى الله عليه وسلم–، والرسالة التي جاء بها.

بيان ذلك: أن الرواية الأولى التي وردت عن السدي عند ابن جرير وغيره، فإن الذي يتأملها بطولها، يتبين أن كلام الأخنس بن شريق مع أبي جهل كان يوم بدر، ولم يكن في العهد المكي، مع أنه وردت أطراف وشواهد أخرى تذكر أن ذلك كان بمكة أيضا.

وهذا يعزز فكرة أنّ هذه الأقوال من المشركين عن الرسول –صلى الله عليه وسلم– والرسالة كانت تتكرر في مواقف مختلفة كما تشهد بذلك أحداث السيرة المكية والمدنية. قال في المنار – تعقيبا على خبر السدي وغيره –: (وما ذكر سببا لنزول الآية يصح أن يكون سببا لنزولها في ضمن السورة، ولا يصح نص بنزولها منفردة، وإلا فهو من قبيل التفسير كخبر الأخنس مع أبي جهل يوم بدر، وذلك بعد الهجرة قطعا، والسورة مكية قطعا، ولم يستثنِ أحد هذه الآية فيما استثني)[113].

والرواية الثانية الواردة عن علي رضي الله عنه فهي الأخرى من الشواهد الحية من واقع السيرة النبوية على تفسير الآية الكريمة تحكي ما كان يقوله أبو جهل خاصة للنبي –صلى الله عليه وسلم–: (إنا لا نكذبك، وإنك عندنا لصادق، ولكن نكذب ما جئت به). فأراد الصحابة –رضي الله عنهم – تفسير الآية بمثل هذه الشواهد من واقع السيرة. وقد بينت في أكثر من مرة في هذه الدراسة أن كلام الصحابي يحتمل التفسير، ويحتمل السببية، كما قرر ذلك علماؤنا – رحمهم الله – أعني ابن تيمية و الزركشي وغيرهما.

وها هنا فإن القرائن تشير إلى أن هذه الرواية – وإن صحت بطرق مختلفة – فهي أقرب إلى التفسير منها إلى السببية، ومن القرائن الحاملة على هذا الترجيح: ما سبق بيانه من ترجيح نزول سورة الإنعام جملة واحدة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنه لم يرد نص أن هذه الآية التي نتحدث عنها أنها نزلت منفردة بنفسها – والله أعلم بأسرار كتابه – .

أما رواية مقاتل، فهي الأخرى محمولة على كونها من شواهد السيرة الواردة في تفسير الآية الكريمة.

لكن أصح هذه الروايات الثلاث المتقدمة: الرواية الثانية التي أوردها الترمذي والحاكم وغيرهما عن علي رضي الله عنه، وقد اعتمدها الكثيرون ممن كتبوا في أسباب النزول من قدامى ومحدثين أكثر من غيرها من الروايات. [114].

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُواْ إِلَى رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ * وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ * وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولواْ أَهَؤُلاء مَنَّ اللّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ منكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * كَذَلِكَ نفصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾، الأنعام: (55-51).

ذكر أهل الحديث والتفسير وأسباب النزول نحواً من خمس روايات بشواهد ومتابعات مختلفة في سبب نزول هذا السياق من الآيات الكريمة. ويمكن إجمال هذه الروايات فيما يأتي:

1. روى مسلم وغيره من أصحاب السنن عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: (نزلت في ستة، أنا وابن مسعود منهم، ورجل من هذيل، ورجلين نسيت أسماءهما. قال المشركون: انظروا يدني هؤلاء دوننا، فوقع في نفس رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وحدث به نفسه، فأنزل الله عز وجل ﴿وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾، الأنعام: (52)[115].

2. وروى أحمد والطبراني والبزار وابن أبي حاتم وغيرهم، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (مر الملأ من قريش على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وعنده خباب بن الارت، وصهيب، وبلال، وعما، فقالوا: يا محمد، أرضيت بهؤلاء وهؤلاء من الله عليهم من بيننا ؟ لو طردت هؤلاء لاتبعناك، فانزل الله فيهم القرآن: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُواْ﴾، الأنعام: (51). إلى قوله تعالى: ﴿سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ﴾، الأنعام: (55)[116].

3. وأخرج ابن جرير عن عكرمة قال: (جاء عتبة ابن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، ومطعم بن عدي، والحارث بن نوفل في أشراف بني عبد مناف من أهل الكفر إلى أبي طالب فقالوا: لو أن ابن أخيك يطرد عنه هؤلاء الأعبد، كان أعظم في صدورنا، وأطوع له عندنا، وأدنى لاتباعنا إياه. فكلم أبو طالب النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال عمر بن الخطاب: لو فعلت ذلك حتى ننظر ما الذي يريدون، فأنزل الله: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾، الأنعام: (51). إلى قوله: ﴿أَلَيْسَ اللّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾، الأنعام: (53). وكانوا بلالاً، وعمارَ بن ياسر، وسالم مولى أبي حذيفة، وصبيحاً مولى أسيد، وابن مسعود، والمقداد بن عبد الله، وواقد بن عبد الله الحنظلي، وأشباههم. فأقبل عمر واعتذر من مقالته، فنزل: ﴿وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا. . . ﴾، الأنعام: (54)[117].

4. وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما عن خباب قال: (جاء الأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن، فوجدا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مع صهيب وبلال وعمار وخباب قاعدا في ناس من الضعفاء من المؤمنين، فلما رأوهم حول النبي -صلى الله عليه وسلم- حقّروهم. فأتوه، فخلوا به، فقالوا: إنا نريد أن نجعل لنا منك مجلسا تعرف لنا به العرب فضلنا، فإن وفود العرب تأتيك، فنستحي أن ترانا العرب مع هذه الأعبد، فإذا نحن جئناك فأقمهم عنا، فإذا نحن فرغنا فاقعد معهم -إن شئت-. قال: نعم، فنزلت: ﴿وَلاَ تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾، الأنعام: (52). ثم ذكر الأقرع وصاحبه فقال: ﴿وَكَذَلِكَ

فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾، الأنعام: (53). وكان رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يجلس معنا، فإذا أراد أن يقوم قام وتركنا، فنزل: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ ربهم﴾، الكهف: (28)[118].

5. واخرج الفريابي وابن أبي حاتم عن ماهان الحنفي[119] قال: (جاء ناس إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، فقالوا: إنا أصبنا ذنوباً عظاما. فما رد عليهم شيئا، فأنزل الله: ﴿وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا﴾، الأنعام: (54)[120].

هذه خمس روايات ذكرت على أنها أسباب نزول لسياق الآيات الخمس المتقدمة من سورة الأنعام، وقد مر ذكرها بطولها، والأظهر أن الروايتين – الأولى والثانية – عن سعد وابن مسعود رضي الله عنه أصح من غيرهما من الروايات. فقد اكتفى بهما بعض المعاصرين[121].

أما الرواية الثالثة التي أخرجها ابن جرير وغيره عن عكرمة، فهي من شواهد السيرة المقبولة في تفسير الآية على ما فيها من مقال – كما سيأتي بعد قليل –.

والرواية الرابعة، – وهي – حديث خباب – فيها غرابة من حيث المتن – كما ذكر الحافظ بن كثير ؛ لأنها تحكي حدثا من أحداث المرحلة المدنية، فقد ذكرت الأقرع بن حابس وعيينة ابن حصن، وقد أسلما بعد الهجرة.

والرواية الخامسة عن ماهان الحنفي يستبعد أن تكون سبب نزول ذلك السياق؛ لبعد موضوعها عن سياق الآيات من جهة، ولأنه لم يذكرها الكثيرون ممن كتبوا في أسباب النزول من جهة ثانية.

وبالرغم من هذه الموازنة المجملة التي ذكرتها بين هذه الروايات الخمس، وبالرغم من صحة بعضها، إلا أن هذا لا يمنعني من القول: إن جميع هذه الروايات –على تفاوتها في الصحة – يصلح أن تكون شواهد حية من واقع السيرة النبوية على تفسير سياق هذه الآيات من سورة الأنعام التي نزلت جملة واحدة.

فقد تحدثت هذه الآيات عن معارضي رسالة النبي –صلى الله عليه وسلم– الذين طلبوا منه إبعاد أتباعه من الفقراء والمستضعفين، وقد كثر هذا في واقع السيرة النبوية خاصة، وكانت سنة الله في أتباع المرسلين عامة، فقد كانوا من الأراذل والمستضعفين كما كان يصفهم المترفون المعارضون لهذه الرسالات.

فحين كان الصحابة –رضي الله عنهم – يقولون: إن مثل هذه الآيات نزلت فيهم، فإنهم يعنون بذلك أن الآيات كانت تحكي واقعهم حين كانوا مستضعفين، وتبين حكم القرآن فيهم. فهي أقرب إلى التفسير وبيان الحكم منها إلى سبب النزول الذي ينزل القرآن فيه عقب الحادثة مباشرة.

هذا وقد نزلت آيات أخرى تحكي هذا الواقع مثل تلك التي وردت في الكهف وهي قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، الكهف: (28).

وقد اكتفى الشيخ رشيد رضا في تفسيره بذكر الروايتين الثانية والثالثة –وفق الترتيب الذي ذكرت – أي تلك التي رويت عن ابن مسعود وعكرمة، ثم تابع قائلا: (ولا ينافي هذا نزول السورة دفعة واحدة، وكون هذه الآيات ليست مما استثناه بعضهم، وبيناه في الكلام عليها قبل الشروع في تفسيرها؛ لأن قولهم: إن كذا نزل في كذا، يصدق بنزوله وحده، وبنزوله في ضمن سورة كاملة، أو سياق من سورة. لكن ظاهر ما زاده عكرمة من نزول: ﴿وَإِذَا جَاءكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا﴾، الأنعام: (54). في عمر، يدل على أن نزولها كان بعد اعتذاره، وأن اعتذاره بعد نزول ما قبلها.

ويعارض هذا الظاهر ما ورد في نزولها دفعة واحدة، وكون هذه الآية ليست مما استثني، وهو أثبت من هذه الرواية. وما ورد في سبب نزول الآية أيضا.

وحين إذ يقال: إما أن الزيادة غير مقبولة « أي كلام عمر». وإما أن ظاهر العبارة غير مراد. وإنما لم نَردّ الرواية من أصلها مع أن في سندها من المقال ما فيه[122]؛ لأن نزول الآيات الأولى في ضعفاء الصحابة هو الواقع الذي لا مندوحة عنه، والروايات فيه مبينة للواقع، يؤيد فيه بعضها بعضا، فلا يضر في مثله ضعف الراوي ببدعة أو تدليس أو تحديث بعد اختلاط، أو نحو ذلك من العلل التي في رجال هذه الرواية)[123].

الآية السابعة: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾، الأنعام: (82).

قال السيوطي: (أخرج ابن أبي حاتم بسنده عن بكر بن سوادة[124] قال: حمل رجل من العدو على المسلمين فقتل رجلا، ثم حمل فقتل آخر، ثم حمل فقتل آخر، ثم قال: أينفعني الإسلام بعد هذا ؟ فقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: نعم. فضرب فرسه، فدخل فيهم، ثم حمل على أصحابه، فقتل رجلا، ثم آخر، ثم آخر، ثم قتل. قال: فيرون أن هذه الآية نزلت فيه: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾، الأنعام: (82)[125].

وهذا – إن صح – يصلح أن يكون من الشواهد في تفسير الآية، ولا يكون – بحال – سبباً في نزولها؛ لأن الآية مكية، ولم يرد نص باستثنائها من عموم سورة الأنعام المكية كما قيل في غيرها، وقد مر.

ولما لم يكن ثمة قتال في العهد المكي، بَعُدَ أن يكون هذا الحدث سببا لنزول هذه الآية المكية؛ لأن معارك الإسلام كانت من ملامح السيرة النبوية في العهد المدني.

ومن جهة ثانية، فإن سياق الآية الكريمة الذي وردت فيه يستبعد أن يكون لها سبب نزول من هذا القبيل؛ لأن الآية جاءت في التعقيب على قصة إبراهيم عليه السلام حين كان يناظر قومه في حقيقة الإيمان وعدم الشرك، وأن الإيمان ونبذ الشرك بالله هو الذي يورث الأمن و الهداية، حيث قال تعالى في ذلك السياق على لسان إبراهيم مخاطبا قومه: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ * وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاء إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾، (الأنعام): (83–81).

فبطل بذلك كون هذا الحدث سببا لنزول الآية الكريمة، وجاز أن يكون وجها من الوجوه في تفسيرها.

وبعد: فهذه بضعة نماذج من روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام المكية. وقد عرضتها دارسا محققا، تارة من حيث السند، وأخرى من حيث المتن، وموافقته للجو العام لنزول السورة الكريمة.

ومما تقدم، أستطيع أن أسجل النتائج الآتية:

1. إن معظم روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام ليست إلا أحداثاً مستقاة من واقع السيرة النبوية ومشاهدها في المرحلة المكية. فقد كثرت الأقاويل والشبه التي كان يرجف بها المشركون الأولون حول الرسول –صلى الله عليه وسلم– والرسالة، أو حول صحابته –رضي الله عنهم –. فكانت السورة تعقب على كل هذه الأحداث، وترسم الصورة الأصيلة لتأسيس المجتمع المسلم الذي ينبغي أن ينطلق من أساس التوحيد في عقيدته الإيمانية.

2. غير أن هذه الأحداث كانت تروى بطرائق متفاوتة من حيث الصحة والضعف، غير أنها في مجملها مستقاة من الواقع الحي للسيرة النبوية، ولا تنزل عن رتبة الاعتبا.

3. والحقيقة الهامة التي أود التركيز عليها ها هنا – مرة أخرى – هي: أن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة – من أولها إلى آخرها–، ولم تنزل على

أسباب أو أحداث متفرقة كما يتوهم البعض حين يطالع ما ورد من روايات أسباب النزول.

فالذي أستطيع تقريره الآن – من غير مرية أو شك – أن هذه السورة – ولله المثل الأعلى – أشبه ما تكون بالقصيدة الطويلة، أو مثل تلك المعلقات التي كانت تعقب على الواقع الذي يعاصره الشاعر من خلال المجتمع الذي يعيش فيه.

وبعبارة أخرى: لما كان القرآن الكريم كتاب الهداية الكبرى للعرب خاصة، وللناس كافة، لزم أن يعقب على تلك الأحداث المضللة التي كان يعيشها الناس إذ ذاك في المجتمع الجاهلي المعاصر لنزول سورة الأنعام، وغيرها من السور المكية التي كانت تسعى إلى بناء عقيدة التوحيد في نفوس المؤمنين.

وهذا لا يلزم منه نزول آيات السورة متفرقة على وفق كل حدث من الأحداث بعينه، وإنما أجملت السورة من – أولها إلى آخرها – جملة هذه الأحداث بعرض شائق أخاذ، متين البناء، متماسك الأطراف، يؤكد بصورة قاطعة لا لبس فيها أنه من كلام الحكيم الخبير.

وهذا كله يتفق مع ما تقرر عند أهل الرواية والدراية – من قبل – وهو أن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة، والحمد لله.

ولا أود الاسترسال بأكثر من هذا في استقصاء مرويات أسباب نزول آيات هذه السورة –سورة الأنعام –، خشية الإطالة من جهة، ولأنه يمكن فهم النماذج الأخرى لباقي الروايات بمثل هذا الأسلوب من جهة ثانية. فهي إما أن تكون روايات تفسيرية من واقع السيرة، وإما أن تكون مروية بطرق غير صحيحة، وإما أن تكون غير موافقة للجو العام لنزول الآيات. . . الخ، غير أنه – والحق يقال–: إن استقراء الروايات جميعها حول سورة الأنعام خاصة، وباقي سور القرآن عامة، بهذه الطريقة من الدراسة لا يخلو من فوائد جمة، ولكن محل هذا: الدراسات القرآنية الشاملة لمرويات أسباب النزول بهذا الثوب الجديد حول القرآن كله، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الخاتمة:

1. أسباب النزول هي مجموعة الحوادث أو الأسئلة التي نزل القرآن فيها وقت وقوعها.
2. لا يحل معرفة سبب النزول إلا بالرواية الصحيحة عن الصحابة والتابعين –رضي الله عنهم –، وينبغي رد كل ما دون ذلك من الروايات التي لا يصح نقلها، وهي كثيرة مبثوثة في كتب كثير من المفسرين من أهل الأثر.
3. تعبيرات الصحابة وقدامى المفسرين عن سبب النزول، منها ما هو نص في السببية، ومنها ما هو محتمل بين السببية والتفسير، – وهو الأكثر–. ومنها ما يراد به التفسير. ولا شك في أن هذه الصيغ التعبيرية تساعد المفسر بشكل عام في الحكم على الرواية –إن صح سندها – هل هي من قبيل السبب أو من قبيل التفسير.
4. الروايات الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة، وإن وردت بطرائق ضعيفة، إلا أنه يقوي بعضها بعضا، لا سيما وأن بعضها يأخذ حكم المرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. فمسألة لا مجال للرأي فيها، فتكون اجتهادية، ولا للهوى، فتكون موضوعة، ولا لغلط الرواة، فتكون معلولة، لا بد أن يكون لها أصل صحيح.
5. كما يترجح أيضا أنه لا صحة لأي من الروايات القائلة باستثناء بعض آيات الأنعام من النزول جملة واحدة، ذلك أن معظمها مروي بالمعنى، ولا يصح. وربما وقع الاجتهاد في تقريره نتيجة مشابهة بعض الآيات المكية لموضوعات القرآن المدني، كالحديث عن أهل الكتاب، أو تقرير بعض الأصول التشريعية التي هي من اختصاص القرآن المدني غالبا، غير أن

هذا كله لا يمنع من اختراق هذه القاعدة، وأن يكون ذلك موجودا في القرآن المكي أيضا.

6. وعلاوة على ما قرره أهل الأثر من نزول الأنعام جملة واحدة، فقد وافق على هذه الحقيقة الكثير من قدامى المحققين من المفسرين أمثال الفخر الرازي، والقرطبي، وابن الحصار، والسيوطي، وغيرهم. وكذلك الحال بالنسبة للمحدثين أمثال: الشيخ رشيد رضا، والأستاذ سيد قطب وغيرهما.

وقد كانت حجة أولئك جميعا: أن سورة الأنعام بمثابة القطعة الواحدة من أولها إلى آخرها، جاءت في إبطال حجج المشركين المعاندين المكذبين بعقيدة التوحيد والبعث والنبوة وغيرها من أصول الاعتقاد.

7. إن نزول الأنعام جملة واحدة والذي تقرر لدى أهل الأثر والنظر، لا يعارض ما روي من أسباب نزول لآيات سورة الأنعام على أحداث متفرقة، فبعضه لا يصح، وبعضه وإن صح فيحمل على التفسير، وهي في معظمها جملة أحداث السيرة المكية التي نزلت هذه السورة في مناقشتها والتعقيب عليها.

كما أن جزءً يسيرًا ثالثا من هذه الروايات والأحداث يوجد في متنها غرابة، كأن تكون من أحداث المرحلة المدنية، والأنعام من السور المكية، فتكون غير موافقة لجو النزول، فترد من هذا الوجه. وقد تم تفصيل مثل هذه الاحتمالات في المبحث الثالث من هذه الدراسة.

تلك هي أهم النتائج التي توصلت إليها، وثمة حقائق أخرى أغفلتها بغية الإيجاز والاختصار، ويمكن لحظها بوضوح من خلال المراجعة العامة في أوراق هذا البحث، والله الموفق.

التوصيات:

بالرغم من كل ما أصدرته المكتبة الإسلامية حول علم أسباب النزول من حيث الدراية والرواية إلا أن المجال ما يزال فسيحاً رحبا أمام الباحثين في هذا النوع من أنواع علوم القرآن المختلفة. ويمكن حصر ذلك – في رأيي– من خلال جهتين اثنتين هما:

الأولى: دراسة تعبيرات السلف عن مرويات أسباب النزول، أعني الصحابة والتابعين بشكل أكثر عمقا واستقراء. ومقارنة ذلك بما عند المتأخرين من العلماء، فإن الأمثلة على هذه الصيغ التعبيرية تكاد تكون متشابهة لدى الكثير من مصادر علوم القرآن الكريم، هذا عدا عن مسيس الحاجة إلى دراسة هذه الأمثلة دراسة فاحصة من حيث السند والمتن، بالإضافة إلى دراسة بعض الموضوعات مثل تكرار النزول، وتعدد النازل على سبب واحد، فالروايات الواردة في هذا المضمار بحاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة من أجل الحكم عليها، هل هي من قبيل السبب أو من قبيل التفسير؟ والحق أنني أضربت عن التعليق على مثل هذه الموضوعات، لأنها ليست من موضوع البحث الذي أقوم بتنفيذه حول سورة الأنعام.

الثانية: إن روايات أسباب النزول حول سورة الأنعام خاصة، وحول سور القرآن عامة، بحاجة إلى المزيد من الدراسة التحليلية الفاحصة بالرغم من كل ما سطره الباحثون من الدراسات حول هذا الفن، فالمجال ما يزال رحبا في دارسة استقرائية شاملة لمرويات أسباب النزول حول القرآن كله من حيث السند والمتن، مثل الذي أوردته حول نماذج روايات أسباب نزول آيات سورة الأنعام فيما يخص التأمل في متون الروايات إلى جانب دراسة أسانيدها، فيكتمل بذلك الحكم على الرواية من الخارج والداخل. والله الموفق، والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله على سيدنا

محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

1) السيوطي، عبد الرحمن، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1411هـ، 1991م، 61 / 1.
والزرقاني، محمد، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، 106 / 1.

2) القطان، مناع، مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط التاسعة، 1400هـ، 1980م، ص78.

3) انظر مناهل العرفان 107 / 1. والخبر مروي بطوله، انظر. . . الطبري، محمد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الاولى، 1420هـ، 2000م، 6 / 55-58.

4) وهي خولة بنت ثعلبة بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن عوف وهي المجادلة التي أنزل الله فيها القرآن، ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الاولى، 1968م، 547 / 3.

5) والظهار هو: أن يقول الرجل لزوجته أنت علي كظهر أمي، انظر مختصر المزني، المزني، اسماعيل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 203 / 1.
وانظر مباحث في علوم القرآن، ص78، وخبر المجادلة أخرجه الأئمة عن عائشة –رضي الله عنها – انظر ابن ماجة، محمد، سنن ابن ماجة، دار احياء الكتب العلمية، 1987م، حديث رقم 184، باب فيما أنكرت الجهمية، الطلاق حديث رقم 3406. والبيهقي، أحمد، السنن الكبرى، دار الفكر، 384 / 7، كتاب الظهار، باب (المظاهر الذي يلزمه الكفارة).

6) السيوطي، الاتقان، 67 / 1.

7) هو علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، محدث مؤرخ (161-234هـ)، الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط التاسعة، 303 / 4.

8) وهو الفقر والضيق، ابن منظور، محمد، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط الاولى، 385 / 5، – وفي ذلك كناية عن افتقار كتاب الواحدي إلى كثير من روايات أسباب النزول –.

9) هو ابراهيم بن عمر بن ابراهيم بن خليل الجعبري ، أبو اسحق: عالم بالقرآن وفنون أخرى، -660 732 هـ، الزركلي، الاعلام، 55 / 1.

10) يعني بذلك كتاب العجاب في الاسباب للحافظ بن حجر العسقلاني.

11) السيوطي، الاتقان، 61 / 1.

12) هو: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الامة، الصحابي الجليل. ولد بمكة، قبل الهجرة بثلاث سنين، ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه الاحاديث الصحيحة، توفي سنة 68 هـ بعد أن كف بصره، (الزركلي، الاعلام، 4 / 95).

13) الواحدي، علي، أسباب النزول، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة. ص12، والحديث أخرجه الترمذي، حديث رقم 2875، كتاب تفسير القرآن، ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، الترمذي، محمد، السنن، المكتبة الاسلامية، ط 1983م، والحديث أصله متواتر ورد بطرق عدة كثيرة في الصحيحين وعند اصحاب السنن.

14) الواحدي أسباب النزول، ص12.

15) هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم: تابعي، مفسر من أهل مكة. قال الذهبي: شيخ القراء والمفسرين. ولد سنة 21 هـ، وتوفي سنة 104هـ، ابن سعد، الطبقات الكبرى،

466 / 5، الزركلي الأعلام، 278 / 5.

16) هو: عكرمة بن عبد الله البربري المدني، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس: تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي. ولد في سنة 25 هـ وتوفي في سنة 105 هـ. (الزركلي، الأعلام، 244 / 4).

17) هو: سعيد بن جبير الأزدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله: تابعي، كان أعلمهم على الاطلاق. ولد سنة 45 هـ، وتوفي سنة 95 هـ تتلمذ لعبد الله بن عباس. (الزركلي، الأعلام، 93 / 3).

والزرقاني، مناهل العرفان، 114 / 1.

18) هو عبد الله بن أبي نجيح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم، ثقة، رمي بالقدر، توفي سنة 131هـ، (الداودي، محمد، طبقات المفسرين، تحقيق: محمد علي عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، سنة 1392هـ1972م، 252 / 1).

19) الأزهري، نادي محمود، المقبول من اسباب النزول، أسوان، مطبعة الأمانة، ط الأولى، 1997م، انظر تفصيل الموضوع ص 57-52.

20) هو: أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي المفسر، عالم بالأنساب، وهو شيعي متروك الحديث، توفي سنة 164هـ، (الذهبي، محمد، السير، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة، 248 / 6).

21) هو: باذام أو يقال باذان، حدث عن ابن عباس وطائفة، وإذا حدث عنه الكلبي فليس بشيء (الذهبي، السير، 37 / 5).

22) فقد ذكر العلماء أن هذه الطريق من أوهى طرق التفسير في رأي المحدثين عن ابن عباس، وإذا انضم إليها مروان الصغير فهي سلسلة الكذب، رضا، محمد، تفسير المنار، دار المعرفة بيروت، ط الثانية، 166 / 5.

23) انظر ما سيأتي ص15، 16 من هذه الدراسة.

24) انظر في تفصيل ذلك – مثلا- السيوطي، الاتقان 67 / 1، والزرقاني، مناهل العرفان، 121-114 / 1، والقطان، مناع، مباحث في علوم القرآن، 91-85 .

25) هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الانصاري، صحابي، من المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه جماعة من الصحابة. ولد سنة 16 قبل الهجرة توفي سنة 78 هـ (الزركلي، الأعلام، 104 / 2).

26) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، صحابي. من أكابرهم فضلا وعقلا، وقربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من أهل مكة، ومن السابقين إلى الاسلام، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة. توفي سنة 32 هـ (الزركلي، الأعلام، 137 / 4).

27) انظر البخاري، محمد، الجامع الصحيح، مكتبة الايمان، المنصورة، 1419هـ، 1998م، 217 / 3، حديث رقم: 4721، باب: ويسألونك عن الروح.

28) صحيح مسلم بشرح النووي، الطبعة الأولى، دار الفجر، 1420هـ، 1999م، كتاب النكاح، باب جواز جماع امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر، 230 / 5 حديث رقم: 1435

29) هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، صحابي، من أعز بيوتات قريش في الجاهلية، ولد سنة 10 قبل الهجرة وتوفي سنة 73 هـ. (الزركلي، الأعلام، 108 / 4).

30) البخاري، محمد، الجامع الصحيح، 148 / 3، باب: نساؤكم حرث لكم، حديث رقم: 4527.

31) انظر ما سيأتي ص 18-16، فكل الروايات المذكورة من قبيل التفسير، ولا تحمل على سبب النزول. وانظر –ايضا – ما يرويه الواحدي حول الآية (26)من سورة الانعام(وهم ينهون عنه ويناؤن عنه)، فقد روي ان الايه نزلت في ابي طالب،

وفي قول اخر: في عموم الكافرين. وهذا يحمل على التفسير، (الواحدي، اسباب النزول ص176).

32) هو: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والاصول. تركي الاصل، مصري المولد والوفاة. ولد سنة 745 وتوفي سنة 794 هـ. (الزركلي، الأعلام، 60 / 6).

33) الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1972م، 1391هـ، 31 / 1.

34) القطان، مناع، مباحث في علوم القرآن، ص89.

35) هو: الزبير بن العوام بن خويلد الاسدي القرشي، أبو عبد الله: الصحابي الشجاع، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأول من سل سيفه في الاسلام، ابن عمة النبي صلى الله عليه وسلم أسلم وله 12 سنة. ولد سنة 28 قبل الهجرة وتوفي سنة 36هـ. (الأعلام، الزركلي، 43 / 3).

36) البخاري، محمد، الجامع الصحيح، 169 / 3، باب: فلا وربك لا يؤمنون، حديث رقم: 4585.

37) هو جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد، من بني غفار، من كنانة بن خزيمة، أبو ذر: صحابي، من كبارهم. توفي سنة 32 هـ، (الزركلي، الأعلام، 140 / 2).

38) البخاري، محمد، الجامع الصحيح، 309 / 3، باب: ما ودعك ربك وما قلى، حديث رقم: 4950.

39) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي، أبو الحسن: من حفاظ الحديث، ولد سنة 156 هـ، وتوفي سنة 239 هـ، (الزركلي، الأعلام، 213 / 4)، (الذهبي السير، 122 / 11).

40) وهي خولة بنت حكيم، وكان النبي تزوجها وأرجأها فيمن أرجأ من نسائه، (الذهبي، السير، 260 / 2).

41) رواه الطبراني في الكبير، الطبراني، سليمان، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط 2، 1404هـ، 1983م، 249 / 24، حديث رقم 63600، والهيثمي، علي، مجمع الزوائد، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت، 138 / 7، قال الهيثمي: رواه الطبراني، وام حفص لم أعرفها. كما أورده العسقلاني، احمد بن حجر، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، 1412 هـ، 1992م، ط1، 628 / 7، حديث رقم 11133، قال ابن حجر: وليس اسناده مما يحتج به.

42) انظر الزرقاني، مناهل العرفان، 117 / 1، 118.

43) سبق تخريجه في الهامش 27 من هذه الدراسة.

44) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، الترمذي، محمد، السنن، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ، 1983م، 366 / 4، حديث رقم: 5148.

45) الزرقاني، مناهل العرفان ، 118 / 1.

46) هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن عبد الاعلم بن عامر بن كعب بن وقف واسمه مالك، وهو احد الثلاثة الذين تخلفوا عن تبوك (ابن الأثير، علي، اسد الغابة، تحقيق: مأمون خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1428هـ، 2007م، 278 / 4).

47) البخاري، محمد، الجامع الصحيح، 233 / 3، باب: ويدرأ عنها العذاب، حديث رقم: 4747.

48) أبو الدرداء عويمر بن عامر، ويقال عويمر بن زيد بن قيس حكيم هذه الأمة، توفي سنة 31هـ (الذهبي، السير، 335 / 2)

49) هو: عاصم بن عدي بن الجد بن العجلان بن حارثة بن ضبيعة العجلاني، توفي سنة 45 هـ، (ابن

عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المكتبة الشاملة، موقع الوراق-:http www. alwarraq. com ، 1 / 236 / /).

50) وهي ما يحدث من رمي بالزنى بين الأزواج في حالة عدم الشهود، قال الجرجاني: وهي شهادة مؤكدة بالأيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه، ومقام حد الزنى في حقها، (الجرجاني، علي، التعريفات، مكتبة لبنان، 1985م، ص 303).

51) البخاري، محمد، الجامع الصحيح، 232 / 3، باب: والذين يرمون أزواجهم، حديث: 4745. ومسلم، في كتاب اللعان، صحيح مسلم بشرح النووي، 338 / 5، حديث رقم: 1492.

52) الزرقاني، مناهل العرفان، 119 / 1.

53) انظر عباس، فضل، اتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان، عمان، 1417هـ، 1997م، 284 / 1، 285.

54) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 29 / 1.

55) أورده ابن كثير في تفسيره 593 / 2، وقال عنه: اسناده فيه ضعف؛ لان صالحا هو ابن بشير المرّي ضعيف عند الائمة، وقال البخاري: هو منكر الحديث، كما نص على ضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد، 119 / 6، وابن حجر في فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفه، بيروت، 1379 هـ، 371 / 7، ورواه الطبراني في الكبير 143 / 3، حديث رقم: 2937. وابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1409هـ، 1988م، 63 / 4، وابن حزم، علي بن احمد، المحلى، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي، دار الافاق الجديده، بيروت، 377 / 10.

56) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر: صحابي أنصاري، توفي سنة 21 هـ. (الزركلي، الأعلام، 82 / 1).

57) قال الترمذي: حديث حسن غريب من حديث أبي بن كعب، الترمذي، السنن، 362 / 4، حديث رقم : 5135، وقال فيه الحاكم: صحيح الاسناد، ولم يخرجاه، الحاكم، محمد، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1422هـ، 2002م، 391 / 2، حديث رقم: 3368.

58) رواه الترمذي في السنن، كتاب التفسير، 304 / 4، حديث رقم 5012. قال الحاكم: حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، المصدر السابق، 328 / 2، حديث رقم 3174.

59) قال الحاكم: حديث صحيح الاسناد، المصدر السابق، 391 / 2، حديث رقم 3350.

60) قال الحاكم: حديث صحيح الاسناد، المصدر السابق، 335 / 2، حديث رقم: 3195.

61) هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الانصاري، أبو ثمامة، ولد سنة 10 قبل الهجرة، وتوفي سنة 93هـ، (الزركلي، الأعلام، 24 / 2).

62) هي: أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية الاوسية ثم الاشهلية، من أخطب نساء العرب ومن ذوات الشجاعة والاقدام. توفيت نحو 30 هـ، (الزركلي، الأعلام، 306 / 1).

63) رواه الطبراني، وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف، الطبراني، سليمان، الروض الداني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الاسلامي، بيروت، 1405هـ، 1985م، 145 / 1، حديث رقم: 220. ورواه ابن كثير في تفسيره، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الايمان، المنصورة، ط1417هـ، 1996م، 147 / 2.

64) رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبدالله

بن عرس بن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي، الطبراني، سليمان، المعجم الأوسط، دار الحديث، القاهرة، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1996م، 370 / 6، حديث رقم 6447. وابن كثير في تفسيره 147 / 2.

65) أورده ابن كثير في تفسيره، 147 / 2، والسيوطي في الدر المنثور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ، 1990م، 3 / 3.

66) أورده ابن كثير في تفسيره، 147 / 2، والسيوطي في الدر المنثور، 4 / 3. وقال الشيخ ابن عاشور في معرض تعليقه على هذا الخبر الوارد عن أسماء بنت يزيد: (ولم يعينوا هذا المسير ولا زمانه، غير أن أسماء هذه لا يُعرف لها مجيء للرسول – صلى الله عليه وسلم– قبل هجرته. ولا هي معدودة فيمن تابع في العقبة الثانية، حتى يقال: إنها لقيته قبل الهجرة. وانما المعدودة أسماء بنت عمرو بن عدي، فحال هذا الحديث غير بين. ولعله التبس فيه قراءة السورة في ذلك السفر بأنها نزلت حينئذ) (ابن عاشور، محمد، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1420،1هـ، 2000، 6 / 6).

67) المصدر السابق 4 / 3، كما رواه ابن كثير في تفسيره، 147 / 2.

68) رواه ابن المنذر عن أبي جحيفة، المصدر السابق، 4 / 3.

69) المصدر السابق، 4 / 3.

70) المصدر السابق، 4 / 3.

71) انظر قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، ط الثانية والعشرون، 1021 / 2، 1022.

72) هو عبد الرحمن بن محمد بن عباس جوشن بن إبراهيم بن شعيب بن خالد الأنصاري. المعروف بابن الحصار « أو الحطار « ولد سنة 351 هـ، وتوفي سنة 438 هـ. (الزركلي، الأعلام، 1 / 22، 21).

73) وهي مجموع الآيات التي قيل بمدنيتها في الأقوال المتقدمة ،

74) السيوطي، الاتقان، 1 / 27.

75) انظر ما تقدم ص 6.

76) أعني الآيات من 151 الى 153 من سورة الانعام. (قل تعالوا أتلو) في موضوع الوصايا العشر.

77) رضا، محمد، تفسير المنار، 284 / 7.

78) هو: عطاء ابن أبي رباح، من مواليد الجند، نشأ بمكة، وعلم الكتاب بها، وكان مولى بني فهر، يكنى بأبي محمد، توفي سنة 15هـ، (الأدنوي، طبقات المفسرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1997م، ص14).

79) سبق تخريجه، انظر هامش 63 من هذه الدراسة.

80) هو: احمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، من علماء الأدب، واللغة، والتفسير، والحديث، توفي سنة 338 هـ. (الزركلي، الأعلام، 1 / 49).

81) السيوطي، الاتقان، 1 / 17.

82) رضا، محمد، تفسير المنار، 284 / 7، 285.

83) انظر فضل الله، محمد، تفسير من وحي القرآن، دار الملاك، ط الثانية، 1419هـ، 1998م، 7 / 9، حيث يروي نزول السورة جملة واحدة عن أئمة أهل البيت بإسانيدهم عن ابي بن كعب، وعكرمة، وقتادة. وانظر في ذلك أيضا: الطباطبائي، محمد، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط الأولى، 1411هـ، 1991م، 13 / 7.

84) الرازي، محمد، التفسير الكبير –مفاتح الغيب –، دار الفكر، 1995م1415–هـ، 149 / 11.

85) رضا، محمد، تفسير المنار، 287 / 7.

86) ابن عاشور، محمد، التحرير والتنوير، 6 / 6.

87) الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1411هـ، 1991م، م 4، 126 / 7.

88) لم اجد هذا في عبارة الالوسي في روح المعاني حول مقدمة سورة الانعام، ولعله ذكره في ثنايا تفسيره لهذه السورة، وهذا ما أورده الشيخ رشيد في تفسير المنار، 287 / 7.

89) رضا، محمد، تفسير المنار، 286 / 7.

90) ابن عاشور، محمد، التحرير والتنوير، 7 / 6.

91) هو: عبد الرحمن بن أبزة الخزاعي مولاهم، صحابي صغير، ولي خرسان في عهد علي، (عواد، بشار، و الأرنؤوط، سعيد، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1997م، 2 / 305).

92) اسناده صحيح، رواه ابن أبي حاتم في تفسيره، 4 / 1260، رقم 7086، ورجاله ثقات باستثناء جعفر ابن أبي المغيرة، فقد ذكروا أنه صدوق يَهِمْ، روى له البخاري في التاريخ، وابو داود والترمذي والنسائي، التقريب 1 / 137

93) حديث حسن، رواه ابن جرير في تفسيره، 7 / 93، والسيوطي في الدر المنثور، 3 / 6. وشيخ الطبري عبد بن حميد فيه مقال. وله شاهد آخر رواه ابن حبان في الثقات، 8 / 308 عن العلاء بن زيادة مرسلا. (انظر الدراسة التفصيلية لأسانيد هذه الرواية والتي قبلها وشواهدها، الأزهري، نادي، المقبول من أسباب النزول، ص316، 317).

94) الأندلسي، محمد، البحر المحيط، دار الفكر، 1992م، 1412 هـ، 4 / 430.

95) الواحدي، علي، أسباب النزول، ص 76، وقد مر أن هذه من أوهى طرق التفسير في رأي المحدثين.

96) السيوطي، عبد الرحمن، الدر المنثور. 3 / 8.

97) وهو قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرا ﴾: الفرقان: 7.

98) وهو قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ أَوْ جَاء مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنتَ نَذِيرٌ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾: هود: 12.

99) وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاء وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَّقْرَؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلاَّ بَشَراً رَّسُولاً﴾: الإسراء: 93.

100) راجع في ترتيب السور، السيوطي، الاتقان، 1 / 53، 54، حيث يروي ترتيب السور وفق تاريخ النزول من طريق أبي بكر ابن الحارث عن جابر بن زيد.

101) رضا، محمد، تفسير المنار، 310 / 7، 309.

102) الواحدي، أسباب النزول، ص176.

103) الأندلسي، محمد، البحر المحيط، 449 / 4.

104) انظر الخبر بطوله، ابن هشام، عبدالملك، السيرة النبوية، تحقيق: محمد البيومي، مكتبة الايمان، المنصورة، ط 1، 1995م 1416-هـ، 1 / 182.

105) الواحدي، أسباب النزول، ص177. والبغوي، الحسين، معالم التنزيل، 344 / 2.

106) السيوطي، عبد الرحمن، لباب النقول في أسباب النزول، دار احياء العلوم، بيروت. ط 1978م، ص100. والطبري، محمد، جامع البيان، 293 / 11. والشوكاني، علي، فتح القدير، 106 / 2. والسيوطي، الدر، 7 / 3. وابن اسحق، محمد، سيرة ابن اسحق – المبتدأ والمبعث-، 372 / 2.

107) رضا، محمد، المنار، 338 / 7.

108) انظر تفصيل ذلك: الأزهري، نادي، المقبول

من أسباب النزول، ص318. وممن قبلها – أيضا – من المعاصرين انظر: الحميدان، عصام، الصحيح من أسباب النزول، دار الذخائر، مؤسسة الريان، ط الاولى، بيروت، لبنان،1999م، ص179. والقاضي، عبد الفتاح، اسباب النزول عن الصحابة والمفسرين، ط الثامنة، 2003م، 1424 هـ، ص102 .

109) الواحدي، أسباب النزول، ص 177، وروى هذا الخبر بطوله الطبري في جامع البيان 11 / 333.

110) صحيح الاسناد، سنن الترمذي، كتاب التفسير، رقم 5058، 5059، ورواه مرسلا عن ناجية، ولم يذكر فيه عن علي، وقال: هذا أصح، يعني المرسل. وكذا رواه الطبري في تفسيره 11 / 334 موصولا ومرسلا. وأخرجه الحاكم 2 / 315 موصولا بإسناد آخر غير اسناد الترمذي، وصححه على شرط الشيخين، قال الشيخ أحمد شاكر في عمدة التفسير 5 / 25 فالوصل زيادة من ثقتين، فهي مقبولة عل اليقين. وقد تعقب الذهبي تصحيح الحاكم اياه على شرط الشيخين بأنهما لم يخرجا لناجية شيئا، وهذا صحيح فإن الشيخين لم يخرجا لناجية بن كعب شيئا، لكنه تابعي ثقة، فالحديث صحيح وإن لم يكن على شرطهما. (المقبول من أسباب النزول،ص319،320).

111) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الازدي بالولاء، البلخى، أبو الحسن: من أعلام المفسرين، توفي سنة 150 هـ، (الزركلي، الأعلام،7 / 281).

112) الواحدي، أسباب النزول، ص 177. والطبري، جامع البيان،11 / 334.

113) رضا، محمد، المنار،7 / 374.

114) ممن اعتمدوا هذا الخبر عن علي –رضي الله عنه – انظر السيوطي، لباب النقول، ص 100. والحميدان، عصام، الصحيح من أسباب النزول، ص180. والقاضي، عبد الفتاح، أسباب النزول عن الصحابة والمفسرين، ص103. والأزهري، نادي، المقبول من أسباب النزول، ص 319،320.

115) اسناده صحيح، صحيح مسلم، كتاب مناقب الصحابة، 4 / 1878 ح 2413. والنسائي، أحمد، السنن الكبرى، كتاب المناقب، 5 / 62، رقم 8220. وابن ماجه في الزهد، باب مجالسة الفقراء، رقم 4128. وأبو يعلى في مسنده، 2 / 141، رقم 826،والبيهقي في شعب الايمان، 7 / 334. والواحدي في أسباب النزول، ص178، والطبري جامع البيان 7 / 202. وأبي نعيم في الحلية، 1 / 423. والسيوطي في لباب النقول، ص 100.

116) اخرجه أحمد في المسند،1 / 420. والهيثمي، مجمع الزوائد، 7 / 21 . ورجال أحمد رجال الصحيح غير كردوس وهو ثقة. ورواه الطبراني، المعجم الكبير، رقم 10520. والبزار في كشف الاستار،209، ولم يعزه الهيثمي في الزوائد. والواحدي في أسباب النزول، ص 178،179، وابن أبي حاتم في تفسيره،4 / 1300، رقم 7345، والطبري في تفسيره 11 / 374،375. وقال الشيخ شاكر في عمدة التفسير (5 / 34) عن رواية الامام احمد والطبري: اسنادهما صحيحان. وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد،14 / 110، وفي اسناد البزار والخطيب أشعث بن سوار، والسيوطي في لباب النقول، ص100،101

117) اخرجه الطبري في تفسيره، 11 / 375. والواحدي في أسباب النزول ص 180. والسيوطي في لباب النقول،ص101. وابن ماجة في السنن ح 4127. والحديث في هذه الطريق مرسل؛ لأنه لم يذكر الصحابي الذي روى عنه عكرمة.

118) أخرجه الطبري في تفسيره،11 / 376. وقال ابن كثير في تفسيره: (هذا حديث غريب، فإن الآية مكية، والأقرع وعيينة إنما أسلما بعد الهجرة بدهر).ابن كثير، اسماعيل، تفسير القرآن العظيم،

161 / 2، وانظر الواحدي أسباب النزول،ص 180، والسيوطي، لباب النقول، ص101. وابن أبي حاتم في تفسيره.

119) هو: أبو صالح الكوفي الأعور، ثقة عابد، قتله الحجاج سنة 83هـ، تحرير تقريب التهذيب، 1997م، 344 / 3.

120) الواحدي، أسباب النزول،ص 180. السيوطي ، لباب النقول، ص102. وابن أبي حاتم في تفسيره ،246 / 5، حديث رقم: 7377.

121) انظر – مثلا – الأزهري، المقبول من أسباب النزول، ص 320،321. الحميدان، عصام، الصحيح من أسباب النزول، ص 181، 182.

122) قال ابن جرير: حدثنا القاسم، حدثنا الحسين، عن حجاج، عن ابن جريج عن عكرمة، وذكره (أي الحديث) فرأس هذا السند عكرمة،فيه مقال من حيث البدعة والرأي، وابن جريج كان–على فضله – مدلسا، وقد عنعن هنا. وممن روى عنه من الضعفاء:حجاج بن روح وحجاج بن فروخ، ومن الثقات حجاج بن محمد المصيص الأعور، لكنه خلط أخيرا.

123) رضا، محمد، المنار،434 / 7.

124) بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي المصري، أبو ثمامة: تابعي، من رجال الحديث، ثقة، من أهل مصر.توفي سنة 128 هـ، (الزركلي، الأعلام،64 / 2).

125) حديث مرسل،رواه السيوطي في لباب النقول،ص 102. وابن ابي حاتم في تفسيره،301 / 5، حديث رقم 7577.

المصادر و المراجع:

1. القرآن الكريم.

2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، تفسير القرآن العظيم، المكتبة الشاملة، . www. ahlalh– deeth. com

3. ابن اسحق، محمد، المبتدأ والمبعث والمغازي، تحقيق: محمد حميد الله، الرباط، ط 1396 هـ – 1976م.

4. ابن الأثير، علي، اسد الغابة، تحقيق: مأمون خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1428هـ، 2007م.

5. الأدنوي، طبقات المفسرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1997م.

6. الأزهري، نادي محمود، المقبول من اسباب النزول، أسوان، مطبعة الأمانة، ط الأولى، 1997م.

7. الأصفهاني، أحمد، حلية الأولياء، دار الكتب العربية، بيروت، ط الرابعة، 1405هـ.

8. الأندلسي، محمد، البحر المحيط، دار الفكر، 1412هـ، 1992م.

9. البخاري، محمد، الجامع الصحيح، مكتبة الايمان، المنصورة، 1419هـ، 1998م.

10. البزار، أحمد بن عمر، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم، بيروت، 1405هـ.

11. البغدادي، الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية.

12. البغوي، الحسين، معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبد الرحمن العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى، 1406هـ، 1986م.

13. البيهقي، أحمد، السنن الكبرى، دار الفكر.

14. البيهقي، أحمد، شعب الإيمان، تحقيق: محمد سعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط الأولى، 1410 هـ، 1990م.
15. الترمذي، محمد، السنن، المكتبة الاسلامية، ط 1983م، وط، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ، 1983م.
16. الجرجاني، علي، التعريفات، مكتبة لبنان، 1985م.
17. ابن حبان، محمد، الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية.
18. ابن حزم، علي بن احمد، المحلى، تحقيق: لجنة احياء التراث العربي، دار الآفاق الجديده، بيروت.
19. ابن حنبل، أحمد، المسند، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتب الاسلامي.
20. الحاكم، أحمد، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1422هـ، 2002م.
21. الحميدان، عصام، الصحيح من أسباب النزول، دار الذخائر، مؤسسة الريان، ط الاولى، بيروت، لبنان، 1999م.
22. الداودي، محمد، طبقات المفسرين، تحقيق: محمد علي عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، سنة 1392هـ، 1972م.
23. الذهبي، محمد، السير، تحقيق: شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الحادية عشرة.
24. رضا، محمد، تفسير المنار، دار المعرفة بيروت، ط الثانية.
25. الرازي، محمد، التفسير الكبير –مفاتح الغيب –، دار الفكر، 1995م1415–هـ.
26. الزحيلي، وهبة، التفسير المنير في العقيدة والشريعة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1411هـ، 1991م.
27. الزرقاني، محمد، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية.
28. الزركشي، محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط2، 1972م، 1391هـ.
29. الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط التاسعة.
30. ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تحقيق: احسان عباس، دار صادر، بيروت، ط الاولى، 1968م.
31. السيوطي، عبد الرحمن، الاتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط الثانية، 1411هـ، 1991م.
32. السيوطي، عبد الرحمن، الدر المنثور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ، 1990م.
33. السيوطي، عبد الرحمن، لباب النقول في أسباب النزول، دار احياء العلوم، بيروت. ط 1978م.
34. شاكر، احمد، عمدة التفسير، دار المعارف، مصر، 1377هـ.
35. الشوكاني، علي، فتح القدير، الجامع بين فني الدراية والتفسير، دار المعرفة، بيروت.
36. الطباطبائي، محمد، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط الأولى، 1411هـ، 1991م.
37. الطبراني، سليمان، الروض الداني، تحقيق: محمد شكور، المكتب الاسلامي، بيروت، 1405هـ، 1985م.
38. الطبراني، سليمان، المعجم الأوسط، دار الحديث، القاهرة، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1996م.
39. الطبراني، سليمان، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط 2، 1404هـ، 1983م.
40. الطبري، محمد، جامع البيان عن تأويل آي

القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الاولى، 1420هـ، 2000م، وطبعة دار الفكر.

41.عباس، فضل، اتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان، عمان، 1417هـ، 1997م.

42. عواد، بشار، و الأرناؤوط، سعيد، تحرير تقريب التهذيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1997م.

43. ابن عاشور، محمد، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م.

44. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المكتبة الشاملة، موقع الوراق:- http // www. alwarraq. com.

45. ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1409هـ، 1988م.

46. العسقلاني، أحمد بن حجر، الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط الأولى، 1412 هـ، 1992م.

47. العسقلاني، أحمد بن حجر، تقريب التهذيب، دار المعرفة.

48. العسقلاني، أحمد بن حجر، فتح الباري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفه، بيروت، 1379هـ.

49. فضل الله، محمد، تفسير من وحي القرآن، دار الملاك، ط الثانية، 1419هـ، 1998م.

50. قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، الطبعة الثانية والعشرون.

51. القاضي، عبد الفتاح، اسباب النزول عن الصحابة والمفسرين، ط الثامنة، 1424هـ، 2003م.

52. القطان، مناع، مباحث في علوم القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط التاسعة، 1400هـ، 1980م.

53. ابن كثير، اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الايمان، المنصورة، ط1417هـ، 1996م.

54. مسلم، ابن الحجاج، صحيح مسلم بشرح النووي، الطبعة الأولى، دار الفجر، 1420هـ، 1999م.

55. ابن ماجة، محمد، سنن ابن ماجة ، دار احياء الكتب العلمية، 1987م. وطبعة دار الكتب العلمية.

56. ابن منظور، محمد، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط الاولى.

57. المزني، اسماعيل، مختصر المزني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

58. الموصلي، أحمد، مسند أبي يعلى، دار الكتب العلمية.

59. النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، الدار المصرية اللبنانية.

60. ابن هشام، عبدالملك، السيرة النبوية، تحقيق: محمد البيومي، مكتبة الايمان، المنصورة، ط 1، 1995م 1416-هـ.

61. الهيثمي، علي، مجمع الزوائد، دار الريان للتراث، القاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت.

62. الواحدي، علي، أسباب النزول، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة.